## .. وبرغم المطاردة المجنونة واصلوا المسيرة

إن تاريخ مصر الحديثة يشهد لبرجوازيتها وكبار ملاكها، بالوعى الكامل والحرص الشديد تجاه النشاط الاشتراكى.

ومنذ البدايات الأولى، وحتى قبل أن تصل قوى الطبقات الغنية إلى مركز السلطة سواء السلطة الحقيقية أو المفترضة، كانت القوى الرجعية تدبر أمورها بحيث تجعل من أرض مصر مكانا محرما للفكر الاشتراكى والتيارات الاشتراكية.

وثمة وقت كانت فيه الطبقات المالكة المصرية لا تزال تجاهد من أجل مكان لها بالقرب من مواطئ السلطة، لكنها كانت وفى نفس الوقت - تسعى بنفس القدر من المثابرة - وربما أكثر - لتقاوم الخطر الاشتراكى المفترض.

وإذا كانت الطبقات المالكة قد كرست كثيرا من الجهد فى إعداد دستور ١٩٢٣ كسبيل لدعم سلطاتها، وبذلت كل ما استطاعت من جهد كى تنتزع لنفسها حقوقا وضمانات، فقد بذلت كل جهدها كى لا تستفيد الطبقات الكادحة من هذه الضمانات.

وفى مذكرة أحمد ذو الفقار وزير الحقانية حول الظروف الجديدة التى يخلقها إعلان دستور ١٩٢٣ تحدث طويلا عن الضمانات التى كفلها الدستور لحرية الصحافة، لكنه ما

لبث أن استدرك قائلا: «ولكن يبقى هنالك استثناء واحد لإنذار الصحف أو تعطيلها أو إلغائها بالطرق الإدارية، فإن بعضا من الحرية الدستورية لا يمكن تطبيقه على حملات تحمل على أساس الهيئة الاجتماعية، كخطر الدعوى البلشفية الموجودة الآن. فإنه يضطر جميع الحكومات إلى اتخاذ تدابير قد تكون مناقضة للمبادئ المقررة فى الدستور لأجل ضمان حرية أهل البلاد المسالمين والموالين للقانون. فلكى يمكن إنشاء تشريع لمكافحة أمثال هذه الدعوة الضارة نص فى المادة ١٥ على أن إنذار الصحف وتعطيلها وإلغاءها بالطرق الإدارية قد يجوز فى حالة ما تقضى الضرورة بالالتجاء إليه لحماية النظام الاجتماعى. وأضيف تحفظ مماثل لهذا إلى نص المادة ٢٠ التى تكفل للمصريين حق الاجتماع بسكينة ومن دون سلاح، والمادة ١٥١ التى تحظر النفى لجرائم سياسية»[١].

وقد علقت اللجنة الاستشارية التشريعية على المادة ١٥ وهى المادة الخاصة بحرية الصحافة قائلة: «هنالك بعض حريات دستورية لا يمكن السماح بها فى حالة الاعتداء على الأسس الجوهرية للهيئة الاجتماعية. فخطر الدعاية الشيوعية القائمة فى الوقت الحاضر يجعل من واجب الحكومات أن تعمل على حماية الدولة ولو استلزم ذلك الرجوع إلى تدابير قد تكون مخالفة للمبادئ المقررة فى الدستور لصيانة حرية السكان الهادئين والمخلصين للبلاد. فيكون من الحكمة التمكين من وضع التشريع المناسب لمناهضة مثل هذه الدعاية الهدامة»[٢].

وهكذا ومنذ البداية الأولى.. وحتى قبل أن تصل البرجوازية إلى السلطة المفترضة، كانت حريصة كل الحرص على مقاومة الحزب الذى كان قد وجد فعلا..

وفى الجزء الأول من هذه الدراسة استغرقت رواية المطاردة الشرسة التى خاضتها سلطات الاحتلال وحكومة سعد زغلول ضد الحزب صفحات طويلة..

ثم ذهب سعد وجاء زيور، وإن كانت الخلافات بين الاثنين كبيرة وكثيرة فى مجال القضية الوطنية فقد اتفقا فى موقف واحد هو مواصلة الهجوم على الحزب واستمرار عملية المطاردة التى بدأها وباركها سعد زغلول.

وكانت حكومة زيور بكل ما أوتيت من عنف وضيق أفق تصدر القرار تلو القرار فى هستيرية واضحة..

فأصدرت قرارا بمنع السفن الروسية من دخول الموانئ المصرية وتنشر الأهرام قصة

وصول السفينة «البلشفية» تشيشيرين فتقول: «وصلت إلى الإسكندرية أمس باخرة روسية بلشفية تدعى تشيشيرين تنقل بضاعة إلى هذا القطر، وربما كان عليها بعض الركاب أيضا. فلم تكد تصل إلى الميناء الخارجي حتى أصدرت السلطة المحلية أمرا إلى البوليس بمراقبتها وحراستها ومنعها من الدخول إلى المرفأ. فأوقفت فى الخارج ولا تزال حتى الآن تحت حراسة الشرطة. والمفهوم أن الحكومة ستأذن لها بتفريغ مشحونها حيث هى راسية ثم تأمرها بالانصراف فتنصرف غدا.

ويظهر أن الباخرة «تشيشيرين» هذه لا تدرى ما نحن فيه من الانهماك فى قضية الشيوعية البلشفية فى هذه الأيام»[٣].

وفيما يبدو أن بعض الحائزين لجوازات سفر فلسطينية والذين كانوا من أصل روسى قد أصبحوا مصدرا لكوادر شيوعية عديدة إلى الدرجة التي دفعت الحكومة المصرية إلى اتخاذ إجراءات خاصة لتحديد منحهم تأشيرات دخول إلى مصر. ويبدو أن هذه الإجراءات كانت قاسية إلى الدرجة التى دفعت الحكومة البريطانية إلى التدخل رسميا فى هذا الأمر.

وترد السفارة البريطانية فى برقية موجهة «إلى صاحب الفخامة السير أوستن تشمبرلين - مؤرخة فى ٣ مايو ١٩٢٩» تقول فيها: «لى الشرف أن أشير إلى برقية فخامتكم رقم ٣١٩ (ت- ٣٧٨/٢١٨/٣٢٧٦) والمؤرخة فى ١١ أبريل.. والمتعلقة بموضوع فرض قيود مشددة على منح تأشيرات دخول لحائزى جوازات السفر الفلسطينية..».

ثم توضح السفارة البريطانية أن هذه القيود مفروضة فقط على الذين هم من أصل روسى.. وتقول إن وزارة الداخلية المصرية تصر على فرض أكثر القيود شدة فى هذا الصدد.. «ذلك أنه بعد البحث ثبت إنه من بين ٨١ أجنبيا لوحظ اشتغالهم بالدعاية الشيوعية فى مصر منذ عام ١٩٢٣ وحتى الآن كان من بينهم ٣٥ على الأقل من الذين هم من أصل روسى»[٤].

بل إن الحكومة قد لجأت إلى تشكيل مكاتب خاصة فى القاهرة والإسكندرية وبورسعيد يشرف عليها عدد من الروس المعادين للشيوعية وثمة مذكرة موقعة من محمد محمود باشا ومؤرخة فى ١٩٢٧/١١/٧ تقرر «تعيين المستر نيقولا فينوجرادوف والمدموازيل نينا ستاروسلكى والمسيو ألكسندر بيتروف والمدموازيل فالنتين سيمنوف والمسيو قونسطانطين كراسيف مديرين وكتبة لمكاتب تقييد الروس فى القاهرة والإسكندرية وبورسعيد»[٥].

ثم قامت الحكومة باعتقال كل الروسيين المشتبه فى شيوعيتهم فى الإسكندرية والقاهرة وبورسعيد وعددهم ٥٢ شخصا ثم أبعدتهم من مصر فى يوليو ١٩٢٥ حيث تسلمتهم باخرة روسية أمرت بأن ترسو بعيدا خارج الميناء»[٦]. وقد وجه قومسيير الشعب للخارجية بالحكومة السوفييتية احتجاجا على هذا الطرد لكن الحكومة المصرية قررت تجاهل هذا الاحتجاج وعدم الرد عليه[٧].

كذلك أصدرت حكومة زيور قرارا بعدم السماح ببيع أو تداول الكتب الشيوعية والاشتراكية أو جلبها من الخارج.

كما أصدرت قرارا بمنع دخول جريدة «الأومانيته» الفرنسية وجريدة «الإنسانية» التى تصدر فى بيروت أو أية جرائد أو مجلات شيوعية أو اشتراكية.. وتعلق الأهرام على ذلك قائلة: «عزمت السلطة عزما ثابتا على مكافحة الشيوعية ومبادئها ودعاتها فى هذا القطر وغدا هذا العزم يتضح من اتساع نطاق المساعى المبذولة لاستئصال شأفة ذلك الداء الاجتماعى الخطير».

ثم تقول الأهرام: «إن البوليس صادر مؤخرا بعض كتب اشتراكية وجدت عند شاب يونانى يقول أصحابه إنه لا علاقة له بالحركة الشيوعية مطلقا وقد أرسل هذا الشخص إلى القاهرة للبحث فى أمره».

وتختتم الأهرام الخبر قائلة: «ولا شك بأن هذا الكفاح سيشتد بعد الآن ولاسيما بعد أن علم أن الحكومة البريطانية شديدة الاهتمام بمكافحة هذه الحشرة الممقوتة التى تنخر قلب السنديانة كما ورد فى التلغرافات الأخيرة نقلا عن كلام وزير الداخلية»[٨].

وقد ظل قرار حكومة زيور بمنع السفن الروسية والرعايا الروس من الدخول إلى مصر ساريا لفترة طويلة. وحتى عندما اشتدت أزمة القطن وزاد المعروض فى السوق العالمى وتدهورت أسعار القطن المصرى نتيجة لقلة الطلب العالمى عليه، وارتفعت أصوات عديدة تطالب ببيع القطن للروس، تحركت الحكومة طويلا.. وترددت وأخيرا وبعد إلحاح شديد وتحت ضغط الحاجة الاقتصادية الملحة اضطرت للسماح لاثنين من الروس بدخول مصر، وتنشر الصحف الخبر قائلة: «وافقت وزارة الداخلية يوم ٢٥ يوليو على الترخيص لاثنين من خبراء الروس ينوبان عن نقابة اتحاد النسيج الروسية بدخول مصر ومعاينة أقطان الحكومة وشرائها كلها أو بعضها وشراء ما يروق لهما من الأقطان المعروضة فى السوق».

لكن الصحف لم تنس أن تؤكد أن الوزارة قد «تحققت من انهما فى الواقع خبيران فى الأقطان ولا شأن لهما بالدعاية البلشفية، وأنهما يمثلان نقابة ترغب فى شراء القطن المصرى رغبة جدية. ولا ريب أن هذا العامل الجديد الذى يدخل منذ الآن سوق القطن سيكون له أثره النافع وهو ما يعود الفضل فيه إلى معالى وزير الداخلية بالنيابة الذى جمع بين الحرص على وقاية البلاد من البلشفية وبين اتصال الشركات الروسية بالأقطان المصرية»[٩].

وقد اشترى هذان المندوبان بالفعل صفقة ضخمة من القطن المصرى بلغت ١٤,٠٠٠ بالة من القطن الجود[١٠].

كما أن الحكومة زيور قد أصدرت قانونا جديدا هو «قانون الجمعيات السياسية»، حاولت فيه تحت ستار محاربة البلشفية أن تشن هجومها على كل الأحزاب السياسية المعارضة وقد تحدثت مجلة الأمل (الوفدية الميول) عن هذا القانون قائلة: «أصدرت الوزارة قانونا غريبا اسمته الصحف اليومية «قانون الجمعيات السياسية» وعندى أن من المجازفة أن يسمى هذا الذى أصدرته الوزارة قانونا. فالقانون المزعوم ليس إذن إلا إجراء استبداديا أرادت الوزارة أن تتحكم به فى وجود الأحزاب السياسية ولكن يظهر لى أن هذا القانون أو بالحرى هذا السلاح ذو حدين».

ثم تمضى مجلة الأمل قائلة: «لقد ذهبت شركة روتر إلى حد القول بأن هذا القانون يمهد للثورة ونشوء الجمعيات السرية»[١١].

وفى ٢٥ مايو ١٩٢٦ أصدرت وزارة زيور قرارا بقانون «يطلق يدها فى تعقب الشيوعيين. وقد نص على معاقبة كل من يزاول نشاطا من شأنه الإضرار بأمن البلاد الداخلى أو الخارجى أو النظام الاجتماعى»[١٢].

وإذا كانت القوانين التى سنتها الحكومة الرجعية بحجة مقاومة «البلشفية» قد استخدمت بهدف كبت القوى الوطنية الأخرى، فإن هذه القوى الوطنية نفسها قد واصلت - هى أيضا - استخدام سلاح القانون ضد اليسار.

وعندما نشبت معركة بين السراى واللورد لويد من جانب والنحاس باشا من جانب آخر عام ١٩٢٨ حول مشروع قانون الاجتماعات.. حاول النحاس أن يمرر القانون من فوق جسر العداء لليسار.. فقال فى خطاب له فى احتفال أقامه المحامون لتكريمه فى ٢٧ أبريل

سنة ١٩٢٨: «إن تنظيم المظاهرات المنصوص عليها فى هذا المشروع قاصر على المظاهرات السياسية واما غيرها كالمظاهرات الشيوعية وغيرها فخارجة عن أحكام هذا المشروع وخاضعة للقانون العام.. وللبوليس أن يمنع من غير قيد ولا شرط أية مظاهرة شيوعية أو اجتماع شيوعى وقاية للنظام العام»(١٣).

واستمرت حملة المطاردة فى التصاعد وتطلب الأمر اعتمادات إضافية، وترد فى مضابط مجلس النواب الفقرة التالية: «الرئيس: وردت مكاتبة من وزارة المالية بشأن فتح اعتماد إضافى بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه تحت بند المصاريف السرية بميزانية وزارة الداخلية لإنشاء مكاتب لتسجيل الرعايا الروسيين ومحاربة الشيوعية فهل توافقون حضراتكم على إحالتها إلى لجنة المالية؟

(موافقة عامة)(١٤).

ويبدو أن النواب فى لجنة المالية كانوا ينوون مناقشة الأمر بصورة جدية والسؤال عن جهات الصرف وأسباب الزيادة وغير ذلك مما قد يثور فى المناقشات البرلمانية وأن وزارة الداخلية خشيت من مثل هذه المناقشة فعادت وسحبت طلبها.

وأبلغ رئيس المجلس الأعضاء فى جلسة تالية أن هناك مكاتبة من لجنة المالية تفيد «أن سعادة وكيل المالية قرر أمام اللجنة أن الوزارة رأت سحب طلب الاعتماد لوجود وفورات بالبنود الأخرى أمكن بها سد عجز المصاريف السرية»(١٥).

لكن الأمر لم يقتصر على ذلك كله، بل تجاوزه إلى حد تلفيق القضايا والتهم وثمة أمثلة عديدة نكتفى بإيراد مثال صارخ منها.. وهو مثال تناولته صحف هذه الفترة تحت عنوان «المؤامرة الموهومة».

«ففى ٣ أكتوبر ١٩٢٧ طلعت الصحف على الناس بخبر مؤامرة لاغتيال جلالة الملك وقلب نظام العرش فى مصر. وظهر بعد التحقيق الدقيق أنها مؤامرة وهمية.. وتحرير الخبر أن شخصا يدعى على أفندى محمد شحاتة مستخدم بمصلحة التلغرافات، قدم فى ٢١ يونيو ١٩٢٧ بلاغا إلى إدارة الأمن العام يدعى فيه بوجود مؤامرة لاغتيال جلالة الملك أثناء رحلته فى أوروبا وقلب نظام الحكومة إلى الجمهورية واتهم فى هذه المؤامرة بعض أعضاء الحزب الشيوعى القديم ومحمد بك حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى الذى قال عنه إنه مسافر إلى أوروبا ليقوم بالتدابير الخاصة بها هناك. وقال إن البولشفيك الروس

يمدون المتآمرين بالمال.. وبعد التحريات الدقيقة التى استغرقت نحو شهرين ظهرت الحقيقة وهى أن المبلغ كاذب فيما ادعاه»[١٦].

ويلاحظ أن المؤامرة لم تمتد فقط لبعض أعضاء الحزب وإنما شملت أيضا حافظ رمضان ولم يكن اختيار حافظ رمضان بالتحديد محض مصادفة وإنما بسبب علاقاته بالعصبة العالمية للنضال ضد الإمبريالية.

وبرغم ثبوت كذب البلاغ الذى قدمه محمد على شحاتة الذى أكدت صحف هذه الفترة أنه كان لفترة طويلة عميلا للبوليس وأنه حصل من دوائر الأمن على مبالغ كبيرة من المال.. وأنه سبق أن أبلغ عن مؤامرة سابقة وحصل على ألف جنيه من البوليس[١٧]..

وبرغم أن بقية الذين تناولهم هذا البلاغ الكاذب وهما روزنتال وابنته شارلوت قد أقاما دعوى البلاغ الكاذب ضد المبلغ..

فإن الصحف الرجعية لم تعدم وسيلة للتشهير بالحزب فعادت لتتهم المبلغ نفسه بأنه شيوعى ووصفته بأنه «جرىء وعصبى المزاج وسريع الغضب بسبب آرائه والمبادئ الشيوعية التى اعتنقها ويدين بها ويدافع عنها ويروجها فى كل مكان»[١٨].

وهكذا فإن الهدف الدائم والمستمر كان التشهير والتشهير المستمر بالحزب وأعضائه وتنظيم عملية المطاردة والهجوم بحيث تظل ساخنة على الدوام..

لكن الأمر لم يقتصر على ذلك كله بل تعداه إلى مطاردة الأشخاص الذين كانوا فى يوم من الأيام على علاقة بالحزب حتى ولو قطعوا علاقاتهم به بعد ذلك..

وقد تركز الضغط البوليسى فى ذلك الحين على الأعضاء القدامى كى «يستنكروا» مبادئ الحزب، لكن هذا «الاستنكار» الذى كان ينتزع تحت ضغوط وتهديدات عديدة لم يكن سوى مقدمة لبداية الاضطهاد الحقيقى، فبعد تجريد العضو من ارتباطه بالحزب عن طريق الاستنكار كان من المتعين مطاردته واضطهاده اضطهادا مستمرا حتى يكون باستمرار عبرة لغيره..

ويروى «حافظ سند» أحد مؤسسى شعبة الحزب بالمنصورة قصته قائلا:

«الحقيقة أنهم مارسوا ضدى ضغطا شديدا جدا، وأنا كنت أعمل فى مجلس المديرية وهددونى بالفصل وتشريد أولادى وأخيرا خضعت للضغط وكتبت استقالة من الحزب لازلت أذكرها بالنص وهى:

«بما أن العمال فى مصر بين قوات ثلاث، الاستعمار الظالم والحكومة التى تربت فى أحضانه، والقابضون على زمام الأموال، فإن على العمال أن يكتفوا بحزب عمالى وأن يبتعدوا عن الشيوعية والإباحية»، وطبعا هذه الصيغة لم تعجب مدير الدقهلية لكننى رفضت تعديلها».

وأواصل سؤال الرجل..

س: هل فعل آخرون مثلك؟

ج: ضعف البعض مثلى والبعض رفض، والحقيقة أن الذين ضعفوا كانوا جميعا موظفين بالحكومة لأن سلاح الفصل من الوظيفة كان سلاحا مخيفا جدا.

س: وهل اكتفت السلطات بهذه الاستقالة؟

ج: اكتفت بها فى البداية، لكنها عادت بعد ذلك إلى تشريدنا جميعا فأنا وكثيرين فصلنا من العمل، ومحمد عبدالجليل فصل ثم أعيد للعمل بشرط نقله إلى سوهاج، وعلى العموم ظلت حملات التنكيل والاضطهاد والتفتيش تلاحقنا بشكل مستمر حتى ما بعد ١٩٣٠.

بل إن البوليس كان يستدعى أى شخص يتصل بنا لأى سبب من الأسباب حتى ولو كان مجرد قريب أو صديق شخصى ويحذره من الاتصال بنا»[١٩]

وتحمل لنا الذكريات الشخصية لهؤلاء الرجال نماذج غريبة من الاضطهاد، فالشيخ صفوان تطارد زوجته وهو بالسجن ويضغط عليها البوليس كى تنفصل عنه لكنها ترفض»[٢٠].

والشحات إبراهيم ظلت زوجته وأطفاله الجياع نموذجا يتردد فى الصحافة لردع أى عامل فقير عن التفكير فى النضال السياسى، لقد تحدث الكثيرون من الصحفيين ومنهم أحمد الصاوى محمد فى كتاباتهم عن السيدة «جليلة» زوجة الشحات وأولادها ووصفوا كيف يعانون من الجوع والتشرد وأبوهم فى السجن.. ولم يقدم لهم اى إنسان أية مساعدة وإنما تركوهم هكذا نموذجا رادعا للعمال المصريين..[٢١].

ويحكى مصطفى حسنين المنصورى أحد رواد الفكر الاشتراكى فى مصر مأساته والاضطهاد الذى تعرض له عام ١٩٣٠.. برغم أنه قد قطع علاقاته نهائيا بأى عمل سياسى منظم منذ الأشهر الأولى لنشأة الحزب الاشتراكى فى عام ١٩٢١.

يحكى المنصورى فيقول:

«كنت مديرا للتعليم فى مجلس مدينة الفيوم، وكان المدير هو فى نفس الوقت رئيس مجلس المديرية. وحدث خلاف بينى وبينه تطور إلى حد التشاتم، فجمع شهودا من بعض المعلمين واستكتبهم اتهامات ضدى تشمل جميع الجرائم التى يعرفها البشر من رشوة إلى سوء الأخلاق مع المعلمات وما إلى ذلك. وتقدمت بشكوى إلى وزارة الداخلية بأن المدير يرتب ضدى هذه الاتهامات فى السر، ورجوت إرسال محقق من قبل الوزارة، وأرسلت إلى وزارة المعارف ألتمس منها أن ترسل مفتشا للتحقيق، لم أجب إلى طلبى. ولجأت إلى نيابة الفيوم طالبا التحقيق، فما كان من المدير إلا أن استصدر أمرا بإيقافى، ثم جمع مجلس المديرية وقرر فصلى من الوظيفة وصرف ٣٠٠ جنيه مكافأة، ولم يكتف حمد الباسل باشا بذلك، فسعى لدى رئيس الوزراء النحاس باشا لإلغاء المكافأة بحجة أننى ضد الوفد، لقد بلغت التهم التى كالوها لى نحو ١٣٠ تهمة، صحيح أن الفكر الاشتراكى لم يكن ضمن هذه التهم، ولكننى اتهمت بالكفر، وبأننى غير مؤمن بالدين الإسلامى، وادعوا أن كتابى يشهد على ذلك».

ويقول المنصورى فى مرارة لن أنسى ما حييت ذلك اليوم الذى وصلنى فيه خطاب الاستغناء. لقد كان يوم ٣ أبريل ١٩٣٠، ولم يكن معى سوى ١٥٠ قرشا..[٢٢].

والحقيقة أن الرجعية المصرية قد أعدت نفسها لحرب طويلة الأمد مع كوادر الحزب.. وعندما نوقشت فكرة إنشاء معتقل سياسى خاص بمجرمى الرأى، حبذت الصحف هذه الفكرة «لأنه بات منتظرا أن يكون ضيوفه كثيرين وبصفة دائمة»[٢٣].

ويحاول أحمد الصاوى محمد أن يصف هذه الحملة المسعورة فيقول فى مقال له بعنوان «فى الشيوعية وفى التربية»:

«إن الإنسان ليدهش إذ يرى حكومتنا قد جردت خيلها ورجلها للضرب على أيدى الشيوعيين حتى أصبح شبح «روزنتال» ماثلا لها فى كل مكان وفى كل إنسان»[٢٤].

وبعد كل هذا الإرهاب المستمر كان من حق الرجعية أن تتباهى فى زهو معلنة «أن زعماء الحركة الشيوعية يشكون من الفشل فى نشر الدعوة البولشفية فى مصر. ويقولون إنها تربة غير صالحة لها. لسبب الشدة التى تتخذها إدارة الأمن العام فى مطاردة الرفقاء ومراقبتهم والقبض عليهم وإبعادهم»[٢٥].

فهل كانت الأهرام محقة فى تباهيها هذا؟

وهل أمكن للاضطهاد المستمر والمطاردة العنيفة أن تجعل أرض مصر تربة غير صالحة للنشاط الشيوعى؟

هذا ما تستهدف الصفحات القادمة أن تجيب عليه بالنفى..

لكن الذى لا شك فيه أن هذا الاضطهاد الوحشى الذى لم يسبق له مثيل قد أعاق إلى حد كبير النشاط الشيوعى، ودفع به إلى اختناقات ومسالك وعرة، وصعوبات بالغة وتضحيات جسيمة، غير أنه لم ينجح مطلقا فى أن يغلق باب مصر فى وجهه، ولم ينجح مطلقا فى أن يوقف المسيرة.

ففى ٦ أكتوبر ١٩٢٤- وهو نفس اليوم الذى صدر فيه حكم محكمة جنايات الإسكندرية بالسجن على أعضاء اللجنة المركزية للحزب- تشكلت اللجنة المركزية الجديدة.

وكأنما كان اختيار هذا اليوم بالذات تحديا للإرهاب الحكومى وإعلانا لتصميم كوادر الحزب على مواصلة النضال. وقد تكونت اللجنة سرا. ومارست نشاطها سرا.

وهكذا تلقن الحزب الدرس من الضربة التى وجهت إليه فى مارس ١٩٢٤ وكان قرار «العمل السرى» مثارا لجدل شديد داخل صفوف الحزب فإن البعض من بقايا التيارات اليمينية التى مارست نفوذا واسعا عندما تأسس الحزب فى ١٩٢١ كانوا يرون أن السرية هى السبب فى كل الكوارث، وأنه إذا كان القانون والدستور لا يسمحان بالشيوعية ولا بالاشتراكية فلا بأس من البحث عن مخرج بالعمل على تأسيس حزب للعمال.. أو ما شابه ذلك، بحيث لا يضطر الحزب مطلقا إلى العمل «خارج حدود القانون».

وكانت شعبة «المنصورة» أحد المراكز التى سيطر عليها هذا التفكير «القانونى» ولم يكن هذا غريبا فقد رأينا فى الجزء الأول كيف أن أحد مؤسسيها كان عبد الحميد الطوبجى (وهو واحد من أبناء الأسر الغنية بالمدينة وكان متأثرا إلى حد كبير بأفكار حزب العمال الإنجليزى حيث درس فى إنجلترا لفترة طويلة من الزمن).. وقد استطاع عبد الحميد الطوبجى، مستندا إلى حجة قوية هى سيف الإرهاب البشع الذى سلط على أعضاء الحزب بالمدينة والمطاردات المستمرة أن يقنع بعض أعضاء الشعبة بالعمل معه على تأسيس حزب جديد باسم حزب العمال..

وأسرع الطوبجى بالعمل بالرغم من معارضة قيادة الحزب لهذا الاتجاه الاستسلامى واليمينى ونجح بالفعل فى تجميع مندوبين يمثلون مختلف المهن بالمنصورة وعقدت جمعية

عمومية انتخبت مجلس إدارة لحزب العمال بالمنصورة وتولى رئاسته كامل يوسف صالح رئيس لجنة الوفد بالدقهلية وكان الوكيل عبد الحميد الطوبجى.. وقد ضمت اللجنة الإدارية للحزب الجديد عددا من الشيوعيين القدامى أمثال رضوان الألفى (ممثلا للأسطرجية) والسعيد الصبرى (ممثلا للجزمجية)[٢٦] .

لكن هذا التجمع لم يعمر طويلا وما لبث أن تفرق عندما أبعد الوفد عن الحكم وجاء زيور بإرهابه.

وثمة دلائل غير مكتملة تشير إلى أن بعض شعب الحزب الأخرى قد سارت فى اتجاه مماثل، مثل شعبة العطف.. لكن الاتجاه العام فى الحزب رفض هذه الفكرة وصمم على مواصلة النضال سرا.

لكن ذلك لا يعنى أن الحزب -الذى لجأ إلى العمل سرا- لم يستند من المنابر العلنية بمختلف أشكالها، بل على العكس من ذلك فإن اللجنة المركزية الجديدة قد سارعت إلى تأسيس مجلة «الحساب» كمنبر علنى للحزب بالإضافة إلى مجلة سرية»[٢٧].

وقد استطاع الحزب أن يتولى الإشراف على إصدار مجلة الحساب بعد أن صدرت كمجلة عادية لفترة من الوقت وابتداء من العدد الحادى عشر الصادر فى ٦ مارس ١٩٢٥ أعلنت «الحساب» عن نفسها كجريدة «الطبقة العاملة المصرية».

وفى المقال الافتتاحى لهذا العدد حددت مجلة الحساب أهدافها فقالت:

«لأجل الطبقة العاملة من فلاحين وعمال أنشأنا هذه الصحيفة، لأجل إسماع السلطات الحاكمة وباقى الطبقات فى مصر صوت هذه الطبقة البائسة المظلومة أقدمنا على هذا العمل الشاق الذي طالما عجلت النفس إلى خوض أمواجه المتلاطمة فصدتها العقبات والموانع فأقدمت تارة بضع خطوات إلى الأمام وتراجعت طورا إلى الوراء بضع خطوات.. إن الطبقة العاملة فى مصر هى أكثر الطبقات عددا وبؤسا، وأقلها نصيبا من اعتناء الحكومة والعمل على رفع مستواها وإزالة المظالم عنها..».

وتمضى مجلة الحساب قائلة: «وهكذا نرى أن الفرق بين طبقات الشعب المصرى كبير جدا وبين وظاهر واضح. فمن فلاح مسكين يملك من الأرض لا شىء ويعمل فى أرض سواه بما لا يسد له رمقا ولا يقيه من جوع أو يرد من برد، إلى مالك غنى يحوز ألف فدان أو أكثر. من فلاح فقير يملك بعض الفدان أو فدانا أو اثنين أو ثلاثة على الأكثر، إلى ثرى

من كبار المالكين قد تتجاوز الفدادين التى يملكها العشرة آلاف أو أزيد. ومن ابن فلاح يعمل طول اليوم فى الحقل لقاء قرشين أو قرش ونصف القرش فى الأيام العادية.. إلى موسر غنى يصرف بلا حساب ويرمى الجنيهات كيفما اتفق.. ومن عامل إما يشتغل لحسابه فيعمل يوما ويعيش بلا عمل لعدة أيام مكرها فلا يزيد أجره اليومى عن سبعة قروش أو أربعة قروش.. أو يشتغل فى شركة من الشركات الأجنبية بريال كل يوم يخصم نصفه أو أكثر من نصفه ما بين جزاءات وغرامات وإجازات إجبارية وغلطات حسابية وألف ضريبة أخرى، من عامل هذا شأنه إلى صاحب عمل لو طحن الذهب وعجنه بدل الدقيق وأكله خبزا إبريزا لما تمكن أن يأكل هو وآله وأقاربه وخدمه وحشمه رفيفاته وسراريه عشر دخله اليومى».

ولا تخفى مجلة الحساب نفسها فهى تلمح فى نفس المقال إلى أنها امتداد لنضال قديم «كنا ممن اندمج فى حركة العمال منذ تجديد نهضتهم إلى الآن، وجاهدنا معهم وتمشينا وإياهم درجة درجة فاختبرناهم واختبرونا، فقد عزمنا على إصدار هذه الصحيفة كل أسبوع- مؤقتا».

ثم تأكيد آخر: «ستخصص جريدتنا هذه لمجرد خدمة العمال لتكون صوت العمال فلا يسمع من على صفحاتها صوت آخر، ولا تخدم هيئة غير هيئاتهم، ولا شخص غير أشخاصهم وأشخاص الذين يعطفون عليهم ويسعون فى متابعتهم وفى سبيل وصولهم إلى حقوقهم».

وقد اهتمت مجلة الحساب بالحركة النقابية اهتماما كبيرا فقدمت سلسلة من المقالات ابتداء من العدد١١ حتى العدد ١٧ الصادر فى ١٨ مايو ١٩٢٥ حول كيفية تأسيس النقابات كمنابر نضالية لحركة الطبقة العاملة وكيفية ممارسة العمل النقابى على أسس ديمقراطية، وقدمت بشكل تفصيلى وجهة نظر الحزب فى مختلف القضايا النقابية.

وقد ناقشت «الحساب» سلسلة من القضايا المهمة وأعلنت سياسة الحزب فى كثير من المواقف، وناقشت قضية تأسيس حزب العمال والفلاحين.

لكن «الحساب» لم تكن الوسيلة الإعلامية الوحيدة للحزب. فقد كانت هناك المجلة السرية والكتب الماركسية التى ترجمها الحزب وأصدرها بأسماء مستعارة «أن أحدهم ترجم كتابا فى الشيوعية باسم محمد عنتر المصرى وظهر أن المترجم لهذا الكتاب هو رفيق جبور أفندى»[٢٨].

وكانت منشورات الحزب توزع بكثير وتشير الأهرام «إلى منشور سرى ظهر مؤخرا واستخلص منه أن الحركة الشيوعية لا تزال قائمة فى البلد»[٢٩].

وتقول الأهرام أيضا: «تثبت من التحقيق فى قضية الشيوعية أن المعتقلين كانوا يذيعون بين حين وآخر منشورات لاستمالة الجمهور إلى الشيوعية كلما حدث حادث مهم فى مصر وقد ضبط كثير من أمثال هذه المنشورات التى كانت توزع خاصة بين الفلاحين»[٣٠].

وخلال انتخابات زيور عمد الحزب إلى تأسيس منبر علنى يخوض به معركة الانخابات داعيا العمال إلى ترشيح أنفسهم وإلى انتخاب مرشحين عماليين ملتزمين ببرنامج أعده الحزب.. وسمى هذا المنبر الجديد لجنة الدفاع عن حقوق العمال والفلاحى، وقالت مجلة الحساب إنها «كانت مؤلفة من بعض الأشخاص الغيورين الذين يهتمون بشأن الطبقة العاملة»[٣١].

وأصدرت اللجنة منشورا يتضمن برنامجا انتخابيا لكن البوليس صادره من المطبعة فأعادت مجلة الحساب نشره[٣٢].. وأكدت المجلة «أن أعضاء اللجنة لا يزالون متمسكين بمبادئهم وعند حسن ظن الطبقة العاملة بهم، ولكن الظروف ألجأتهم إلى استعداد تام للعودة إلى الجهاد».

كذلك استمرت «لجنة المعونة الحمراء» فى الوجود وهى لجنة تقوم بجمع تبرعات لتقديم معونات مادية للعمال المضربين، وقد استمر نشاطهم حتى عام ١٩٣١ عندما قدمت مساعدات لعمال مرفق مياه أسيوط فى إضرابهم[٣٣].

كذلك فإن الحزب لم ينس فى غمرة المصاعب التى واجهها الاحتفال بعيد «أول مايو» فقد أصدر بيانا موقعا من «رفيق جبور» نشرته مجلة الحساب جاء فيه:

«إن أول مايو هو رمز التضامن المشترك بين عمال العالم الذين يجاهدون فى سبيل تحرير طبقتهم وتحسين أحوالهم».

ويبدو أن الحزب قد قرر أن ينتهز هذه الفرصة ليعلن عن برنامج مرحلى يناضل العمال من أجله فالبيان يتساءل «ما هى المطالب التى يجدر بالطبقة العاملة المصرية أن تطالب بها فى مثل هذا اليوم؟ ثم يجيب «عليها أن تطالب بجلاء الجيش الإنجليزى عن القطر المصرى، وباستقلال مصر الكامل، بإلغاء الامتيازات الأجنبية التى تقضى على حياة البلاد الاقتصادية والسياسية وبجعل ساعات العمل ثمانى ساعات فى اليوم، وبتحديد حد أدنى

لأجور كل طائفة من طوائف العمال، وأن تقاوم الحكومة غلاء الحاجات المعيشية الأولية ومعاقبة المضاربين فيها، على الطبقة العاملة أن تطالب بالبيوت الصحية، وبالعلاج المجانى، وبمقاومة البطالة بإنشاء مشروعات عامة فى البلدان لتشغيل العمال العاطلين، وبتوزيع بعض أراضى الحكومة على فقراء الفلاحين لإصلاحها واستغلالها مع تسهيلها عليهم هذا العمل، وبزيادة الضرائب على نسبة كبر الثروة والتعليم الإجبارى المجانى لطبقة الشعب».

ثم يمضى البيان مخاطبا جماهير الشعب المصرى كلها قائلا: «هذه هى المطالب والحقوق الأولية التى يجب على الشعب المطالبة بها. وعلى الشعب أن يكون شعاره: نريد أن نعيش فى بلاد حرة كمواطنين أحرار، ولكى تصل الطبقة العاملة إلى هذه المطالب يجب أن تنظم صفوفها فى هيآتها ونقاباتها الخاصة وإلا فإنها لن تحصل على شىء».

وهكذا يحدد الحزب هدفه الأساسى «تنظيم العمال فى هيئات ونقابات خاصة بهم».

ثم يحدد ما يسمى فى الأدبيات الماركسية باتجاه الضربة الرئيسية وهى عزل العناصر البرجوازية والرجعية عن هذه التنظيمات.. فيمضى البيان قائلا: «على كل عامل مصرى حقيقى أن يقول لنفسه فى يوم أول مايو إن واجبى أن أسعى لتقوية نقابتى لأتمكن مع رفاقى من وضع مطالبنا والسعى للحصول عليها، يجب أن أعلم أن هيئة الطبقات العاملة المنظمة هى وحدها التى تدافع عن حقوقى فيجب أن أسعى لطرد كل طفيلى غريب من العمال يندس بينهم لمصلحته الخاصة. على أن أفعل ذلك لأحرر نفسى وزملائى من الانحطاط الخلقى والمعنوى ولأحصل على حالة معيشية لعائلتى أحسن من حالتها الحاضرة ولأهيئ مستقبلا حسنا إن لم يكن لى فلأولادى»[٣٤].

ولم يكتف الحزب بإصدار بيان بهذه المناسبة، لكنه حاول قدر طاقته وبقدر ما سمحت به ظروف مصر فى ذلك الحين أن يحتفل بهذه اليوم احتفالا جماهيريا سجل نتائجه بصورة موضوعية خالية تماما من المبالغة «لا يزال عمال القطر المصرى يجهلون حقيقة أهمية عيد أول مايو، المغزى الذى فيه من تضامن عمال العالم بقصد اتحادهم على المطالبة بحقوقهم وإظهار حقيقة قوتهم المعنوية ويقظتهم ونهوضهم، ولذلك فقد مر هذا العيد فى جميع أنحاء البلاد دون أن يشعر به أحد اللهم إلا فى أماكن قليلة».

ثم يمضى المقال أو بالدقة التقرير الذى تنشره مجلة الحساب عن نتائج الاحتفالات بتعداد الأماكن التى احتفل فيها العمال بهذا العيد «ففى العاصمة اجتمع عدد من عمال

نقابة ترام القاهرة فى دار نقابتهم حيث تكلم أحد المدعوين عن أصل هذا العيد ومغزاه ومراميه وعن تأثيره وفوائده وما جناه العمال فى اتحاد كلمتهم على جعله عيدا عاما لهم».

لكن الاحتفال فى بورسعيد التى كانت منذ البداية واحدة من قلاع الحزب قد اتخذ صورة أشمل «أما فى بورسعيد فقد انقطع جميع العمال عن العمل واحتفلوا بعيد أول مايو احتفالا شائقا إذ أقاموا فى حى الإفرنج سرادقا واسعا جدا اجتمعت فيه جماهيرهم لسماع الخطب القيمة.. وقبل الظهر بساعة خرج المجتمعون فى مواكب فخمة متلاحقة تتقدمهم الموسيقى وفرقة راكبى الدراجات والموتوسيكلات. وكانت كل فئة من العمال تحمل علمها الخاص بها وقد سارت هذه المظاهرة الهادئة المفرحة فى وسط شوارع المدينة حيث كانت تقابل فى كل مكان مرت به بالهتاف للعمال وبالتصفيق الحاد. ولم يتعرض أحد من رجال الإدارة للمتظاهرين فلم تقع أية حادثة ولو طفيفة وبسيطة وهذا أكبر دليل وبرهان على أن الحوادث التى تقع إبان اجْتماعات الجماهير إنما سببها تعرض قوات الإدارة ومحاولة منعها بالقوة..

وبعد أن طافت الجماهير العاملة معظم أحياء المدينة المهمة حسب البرنامج الموضوع لها من قبل عادت إلى المكان الذى بدأت منه. وأخذ أفرادها يهنئون بعضهم بعضا بهذا العيد معربين عن أملهم بأن يروه ثانية ومصر متمتعة باستقلالها، حائزة على حقوقها من غاصبيها والطبقة العاملة على أحسن ما يرجى لها من الاتحاد والوئام»[٣٥].

ويبدو أيضا أن الحزب كان يمارس نشاطا جماهيريا وسط البحارة إلى درجة أن أحد التقارير السرية المرفوعة من وزارة الخارجية المصرية إلى السفارة الإنجليزية فى ٨-١-١٩٢٥ يتحدث عما يسميه عملاء الكومنترن بمصر فيذكر شخصا اسمه مراد حافظ ثم يذكر «نادى البحارة بالإسكندرية»[٣٦].

والقصة التى يرويها طاهر العربى عن علاقته بالحزب توضح أن الحزب كان جم النشاط فى هذه الفترة، فقد تعرف إلى كونستانتين فايس «أفيجدور» عن طريق رفيق جبور الذى قدمه له على أنه «مكاتب لجريدة عمالية دولية حضر لمصر لدراسة حالة العمال والفلاحين» وحدثه فايس طويلا بالإنجليزية «وأخذ يندد بالاستعمار والرأسمالية وسوء حالة العمال والفلاحين المصريين وأنهم أسوأ عمال وفلاحى العالم».

ويمضى العربى قائلا: «واستمرت الصلة بيننا وعرفنى بكثيرين من أصدقائه ومنهم

الإنجليزى واليونانى والفرنسى والسورى والمصرى وأكثرهم من رجال العلم والأدب والثقافة».

وقال العربى أيضا إن فايس قد أمده بعدد من المنشورات العمالية[٣٧].

ولعل إشارة سريعة وردت فى خطاب نشر باسم محمد صديق عنتر فى مجلة «الحساب» توضح لنا موقف الحزب فى هذه الفترة الصعبة وفى مواجهة حملة الإرهاب العنيفة فالخطاب يسأل أو بالدقة يتظاهر بأنه يسأل كى يجد الفرصة لنشر الإجابة «لماذا لا تبذلون جهودكم فى سبيل إنشاء حزب للطبقة العاملة مع أن جميع الوسائل متوفرة لديكم من وجود جريدة تحت تصرفكم وجموع كبيرة من العمال تثق بكم ثقة لا حد لها»[٣٨].

ولم يكن بإمكان الحزب أن يرد علنا على صفحات «الحساب» مؤكدا أن ثمة حزب العمال موجود بالفعل ولكنه يعمل سرا، واكتفى الحزب بأن نشر عددا من المقالات وقعها بعض أعضائه مثل «رفيق جبور» والشاعر «محمد رمزى نظيم» تؤكد ضرورة قيام الحزب كسلاح طبقى فعال فى يد العمال والفلاحين[٣٩].

.. لكن اسم محمد صديق عنتر يستوقفنا، فهوكما تؤكد تحريات البوليس فى ذلك الحين الاسم السرى لرفيق جبور.. وعبر هذا الاسم قدم رفيق جبور أكثر من جهد نظرى وإعلامى..

ففى أبريل ١٩٢٥ صدر كتاب مترجم عن الفرنسية بعنوان «المبادئ الاشتراكية» تأليف كارلوس رابوبورت وترجمة محمد صديق عنتر المصرى..

وفى الصفحة الثانية برواز «نشر هذا الكتاب لأول مرة فى جريدة الأمانتيه سنة ١٩٢١ وترجم إلى عشر لغات فى ذات السنة» ثم مقدمة بقلم المترجم تقول فى تحذير وتشدد «إلى القارئ: ليس هذا الكتاب رواية فتطالعه على عجل، ولا صحيفة إخبارية فتلقى عليه نظرة سطحية، ثم تلقيه من تدك فى زوايا النسيان. إن هو إلا مبادئ قد سادت بلادا كثيرة شاسعة الأطراف ويجب أن تسود العالم يوما، فاقرأه، وهذه الفكرة أمام عينيك، ثم ارجع إليه كلما قرأت فى الصحف نبأ من أنباء انتصار هذه المبادئ فى العالم، وهى أنباء ستتوالى بكثرة كما سيريك المستقبل.

لقد كنت مثلكم حائرا فى معرفة نهاية الطريق الذى تدفعنا إليه الهيئة الاجتماعية الحاضرة، وقد عرفت هذه النهاية الآن وهى أنّا واصلون يوما لا محالة إلى سيادة المبادئ التى عرضتها عليكم فى كتابى هذا، فترتاح الإنسانية من تنازع الطبقات وظلم الإنسان لأخيه الإنسان فاقرأوا هذه المبادئ وادرسوها، واحفظوها فهى ستسود بلا ريب»[٤٠].

وفى نهاية الكتاب المترجم نقرأ خاتمة بقلم «طالب معرفتك- محمد صديق عنتر».. يقول فيها: «.. وإذا ظننت كما كنت أظن أنا نفسى فى زمن مضى أن هذه المبادئ ليست سوى مجرد نظريات خيالية قد لا يمكن تحقيقها فأرجوك أن تعيد قراءتها، وتأخذ كل فكرة منها على حدة وتقابل بين حال الهيئة الاجتماعية فى الماضى وبين حالتها اليوم، فترى بوضوح وجلاء كيف تسير الإنسانية بخطوات واسعة نحو تحقيق هذه الأفكار والمبادئ، وكيف أن ما كان فى الماضى مستحيلا قد حقق فيما بعد مع توالى الأيام»[٤١].

ثم وعد من الحزب.. «وسأتبع كتابى هذا بكتب أخرى فكلما رأيت اسم رفيقك «محمد صديق» على كتاب اعرف أنه تقدمة منى إليك، وقد سميت نفسى رفيقك وأنا متأكد أنك حالما تقتنع بهذه المبادئ نصبح «رفاقا»، وإن كنا لم نتعارف بعد».

ويضيف: «أما أنت أيها العامل المصرى المظلوم، فلأجلك خصيصا قد ترجمت هذا الكتاب، ومن أجلك سأنشر كتبا أخرى فى هذا الموضوع.. فاسع إلى نشرها بين زملائك وأولادك وذوى قرباك، وجاهد فى سبيل سيادتها..

وكلما ساور اليأس نفسك من ظلم أخيك الإنسان لك، فاذكر مبادئى هذه وتذكر أن لا خلاص لك إلا بنشرها وجدد همتك ونشاطك فى سبيل رواجها ليقرب يوم الخلاص.

إن كاتب هذه الأسطر رفيق من رفاقك، وعامل من العمال مثلك، وهو يبذل جهوده فى سبيل سعادة الطبقة العاملة فى المستقبل، فهلا شاركته فى هذا العمل؟»[٤٢].

وبرغم ضآلة المعلومات التى يمكن أن تبقى عن نشاط سرى لحزب مثل هذا الحزب فى ظل ذلك الإرهاب الشديد القسوة فإن الطبيعة الواسعة لهذا النشاط يمكن أن تتضح من الصورة التى حاولت الصحف البريطانية أن ترسمها له مع بعض المبالغة.

فالأهرام تنقل عن الديلى ميل تلغرافا لمراسلها بالقاهرة يقول فيه: «حدثت ضجة عظيمة من جراء عصبة شيوعية كبيرة فى مصر».

وينتقل أيضا عن الديلى كرونيكل تلغرافا لمراسلها بالقاهرة قال فيه: «قامت الدلائل على وجود مؤامرة بلشفية واسعة النطاق لتدبير ثورة شيوعية فى مصر تكون جزءا من مشروع يرمى إلى إثارة أفريقيا كلها فى وجه الدول الاستعمارية»[٤٣].

وكانت الأهرام قد نشرت فى اليوم السابق مقالا بعنوان تجدد الحركة الشيوعية فى مصر وفلسطين أورد فيه تلغرافا لمراسله فى لندن يقول: «نشرت جريدة الديلى إكسبريس

تلغرافا لمراسلها فى القدس قال فيه «تبذل الشيوعية الدولية والجمعية التجارية الحمراء الدولية مجهودات عظيمة لتقويض أركان الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى فلسطين.. وهم على اتصال وثيق بمصر بواسطة وكيل متنكر ينتقل باستمرار بين فلسطين ومصر...

وتمضى الأهرام قائلة: «وقد وصلت إلى الحكومة المصرية فى اليومين الماضيين أخبار هذه المجهودات التى تبذلها الشيوعية والجمعية التجارية الحمراء الدولية فى فلسطين وأخبار المساعى التى تبذلها لبث الدعوة الشيوعية فى مصر فبكر بوليس القاهرة والإسكندرية أمس حوالى الفجر بأمر النيابة العمومية ففتش فى المدينتين فى أحيائهما المختلفة مساكن طائفة كبيرة من الأشخاص الوطنيين والأجانب المشتبه فى انتمائهم إلى الشيوعية، وبعضهم ممن سبق التحقيق معهم واعتقالهم فى غضون السنة الماضية فى قضية الشيوعية الكبرى المعروفة ثم أخلى سبيلهم واعتقل منهم نحو ١٥ شخصا فى سجن الاستئناف فى القاهرة ونحو هذا العدد فى سجن الحضرة فى الإسكندرية»(٤٤).

والواضح أن هذه الحملة كلها من تدبير سلطات الاحتلال التى أطلقت صحافتها لتثير الفزع فى قلوب الحكام الرجعيين المصريين من مؤامرة بلشفية فى مصر.. وتطوعت الأهرام أيضا بإيعاز من سلطات الاحتلال بالمشاركة فى حملة إثارة الفزع هذه.

فكتبت فى اليوم التالى لحملة القبض على الشيوعيين تقول: «وقد سبق للحكومة فى العام الماضى أن عملت مثل عملها الحالى أيضا ولكن ذلك لم يحل دون عودة البلاشفة إلى استئناف الكرة هذا العام. وقد يستأنفون عملهم فى المستقبل مرة أخرى فيجب أن يروا أمامهم سدا منيعا لا يستطيعون أن ينفذوا منه.

إن مصر محاطة بالدعاية الشيوعية من معظم أطرافها ففى فلسطين حزب شيوعى. وفى تونس تستفحل الحركة الشيوعية ويعظم بها الخطب. وفى جدة قنصل بلشفى مسلم.. فهذا السور البلشفى الذى يحيط بمصر من معظم جهاتها جدير بأن يوضع موضع الاعتبار فى كل تدبير لمكافحة الشيوعية».

وكأن الأهرام لم تكتف بكل تدابير الإرهاب التى اتخذتها حكومة زيور فإنها تواصل الحملة قائلة: «وما زال التشريع المصرى ناقصا من هذه الوجهة فجدير بالذين يتحملون المسؤولية عن التشريع أن ينظروا فى جميع الأساليب التى يتخذها دعاة البلاشفة لنشر دعايتهم فى مصر ويقيمون أمامها من التشريع سدا منيعا. فيحرم على كل من يشتبه به

باعتناق الشيوعية دخول القطر المصرى وتصدر تعليمات صريحة دقيقة إلى القناصل المصريين فى هذا الصدد ويعاقب من يثبت احتياله على مقتضيات هذه التعليمات عقابا شديدا. ويجعل للمنظمات الشيوعية درجة معينة من الجرائم التى ترتكب ضد النظام ويشمل هذا التحديد اجتماعاتها وكل عمل يعمل فيها»[٤٥].

ومن الثابت أن سلطات الاحتلال كانت مهتمة اهتماما بالغا بمكافحة الشيوعية، وقد تجاوبت معها الحكومات المصرية تجاوبا مع وزارة الخارجية المصرية إلى رفع تقارير بصفة مستمرة إلى السفارة البريطانية فى القاهرة عن نشاط الشيوعيين والإجراءات المتبعة فى مكافحة هذا النشاط. وتضمن مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية الموجودة فى المتحف البريطانى الآن عددا من هذه التقارير.

وعلى أية حال فقد نجح البوليس فى القبض على ثلاثين شخصا فى آخر مايو. ثم ما لبث أن ألقى القبض على آخرين فى منتصف يونيو. وتنشر الأهرام خبرا من مراسلها بالإسكندرية: «اعتقل البوليس فى الإسكندرية اليوم (١٧ يونيو) أربعة من الوطنيين متهمين بالاشتراك فى الحركة الشيوعية وأرسلهم إلى القاهرة بقطار الساعة الثالثة بعد الظهر»[٤٦].

ولا يحفظ لنا قرار الاتهام الذى أذاعته النيابة فى ٨ سبتمبر ١٩٢٥ إلا ثلاثة عشر اسما فقط أما الباقون فقد أفرج عنهم لعدم توافر الأدلة[٤٧].. والأسماء الثلاثة عشر هى كونستنتين فايس (افيجدور)، شالوم بولاك، ليون الكونين، ريدل هرشليك، محمد عبد السميع الغنيمى، رفيق جبور، شاكر عبد الحليم، شعبان حافظ، شارلوت روزنتال، إلهالمى أمين، بيومى مرسى الباسوسى، سكلارديس ياناكاكاس، هارون واينبرج.

وثمة أسماء أخرى من بين المقبوض عليهم فى هذه الحملة يمكن التقاطها من صحف هذه الفترة فقد اهتم «المصور» بنشر صور عدد من المقبوض عليهم معلنا سبقه الصحفى والصعوبات التى أحاطت بالتقاط هذه الصور مؤكدا أنها «لم تنشر قبلا».

وتحت عناوين مثل «خطر الشيوعية فى مصر» «البلشفية خطر يهدد العالم» «لن تنجح الشيوعية فى مصر»[٤٨] ينشر المصور مجموعة من الصور التاريخية للمقبوض عليهم وبين الأسماء نجد بالإضافة إلى الأسماء التى وردت فى قرار الاتهام أسماء محمود طاهر العربى، محمود إبراهيم السمكرى، حسن قطب، حسن عبده، تيودوس كاليدس.

وهكذا يمكننا تجميع ١٨ اسما فقط بينما تشير الدلائل إلى أن عدد المقبوض عليهم حوالى ٣٤ شخصا، فأهرام ١-٦-١٩٢٥ يقول «واعتقل منهم نحو ١٥ شخصا فى سجن الاستئناف فى القاهرة ونحو هذا العدد فى سجن الحضرة».

ثم يذكر فى ١٨- ٦- ١٩٢٥ أنه قد قبض بالإسكندرية على أربعة من الوطنيين بل أن أحد تقارير وزارة الخارجية المصرية إلى السفارة البريطانية يشير إلى أن عدد المسجونين الشيوعيين فى القاهرة والإسكندرية قد بلغ حوالى خمسين شخصا فى فبراير[٤٩] بما يوحى أن حملات القبض قد استمرت واتسعت إلى حد كبير.

وقد جرت المحاكمة سرية كما تشير الأهرام[٥٠] إلا أن بعض لمحات نشرتها الصحف تشير إلى مواقف شجاعة اتخذها المقبوض عليهم.

فتشير الأهرام أثناء تحقيقات النيابة إلى أن بعض المقبوض عليهم «قد سئلوا عن علاقاتهم بالآخرين فأجابوا بانهم لا يتكلمون إلا عن أنفسهم وأنه لا يجوز لهم الكلام عن غيرهم إلا إذا أذنوا لهم بذلك»[٥١].

وأشارت أيضا إلى أن أحد المعتقلين قال أثناء التحقيق «أنه لو كان العالم يدار بأيدى حكومات من العمال لكانت الحالة أفضل مما هى الآن كثيرا»[٥٢].

وقد احتج المقبوض عليهم ومحاموهم على سرية الجلسات وقد تنبأت الأهرام بذلك قبل أن تبدأ الجلسات مستندا إلى تجربة القضية السابقة التى طالب فيها المتهمون بأن يسمع الشعب صوتهم وهم فى قفص الاتهام.. وقالت الأهرام «والمفهوم أنه ستقوم مناقشة حادة بين النيابة والدفاع فى سرية وعلنية محاكمة الشيوعيين قبل البدء فى نظر القضية»[٥٣].

وفى الساعة التاسعة من صباح ١٠ يناير ١٩٢ بدأت المحاكمة «وقد حضر الدفاع عن المتهمين حضرات توفيق دوس باشا عن شارلوت روزنتال، وهيب دوس بك عن ياناكاكايس، صالح جودت بك عن رفيق جبور، حسين عامر عن محمد عبد السميع الغنيمى، توفيق حداد عن إلهامى أمين، زهير صبرى عن الآخرين»[٥٤].

ويلفت النظر هنا وضع زهير صبرى الذى حضر للدفاع عن ثمانية من المتهمين دفعة واحدة ويبدو أن زهير صبرى وهو محام وفدى كان على علاقة ما بالحزب فقد ظل اسمه يتردد دوما كمحام فى كل قضايا الشيوعية بعد ذلك، ثم وردت إشارات فى تقارير لاحقة تشير إلى علاقاته بالتنظيم السرى للحزب فى عام ١٩٣٧.

وقد واجه المتهمون سلسلة من الاتهامات غير تلك التى تضمنها قرار الاتهام فقد ادعت النيابة أن بين الأوراق المضبوطة ما يفيد «علاقة بعض المتهمين بالجمعية الشيوعية الدولية الثالثة بموسكو. وأن الجمعية كانت تنفق على متهمين فى قضية الشيوعية الأولى، كما كانت تنفق على عائلاتهم»[٥٥].

كذلك واجه المتهمون ثمانية وعشرين شاهدا منهم ستة فقط من رجال البوليس أما الباقون فكان معظمهم من بين قادة الاتجاه اليمينى الذى انسلخ عن الحزب عام ١٩٢٣، والذين لم يتورعوا عن الحضور للشاهدة ضد زملائهم القدامى وهم فى قفص المحاكمة.. وبين هؤلاء الشهود «محمد عبد الله عنان والدكتور على العنانى وسلامة موسى».

كذلك حضر للشهادة ضد المتهمين «محمد فؤاد سكرتير اتحاد النقابات «الوفدى»[٥٦].

وقد استغرقت المحاكمة أسبوعا كاملا وكانت الجلسة برئاسة حضرة صاحب العزة على بك سالم وعضوية حضرات كامل بك إبراهيم وعبد العزيز بك محمد وقد صدر الحكم فى الساعة التاسعة من صباح الثلاثاء ١٩ يناير وهو يقضى بسجن كونستنيت فايس وشالوم بولاك وليون الكونين ثلاث سنوات. وشعبان حافظ سنة مع الشغل ورفيق جبور والشيخ شاكرعبد الحليم وإلهامى أمين ستة أشهر مع الشغل (وهؤلاء يخرجون بعد الحكم لاحتساب مدة سجنهم احتياطيا) وبراءة كل من ريدل هارستيلت ومحمد عبد السميع الغنيمى وشارلوت روزنتال وبيومى الباسوسى واسكالاريوس وياناكاكاس وهارون واينبرج»[٥٧].

وبرغم أن هذه القضية لم تكن تمثل فى ذاتها شيئا خطيرا لا بالنسبة لعدد المتهمين فيها ولا بالنسبة للأحكام التى صدرت عليهم، فقد اتخذت محورا لعدد من المؤامرات والمناورات السياسية المختلفة..

* فالإنجليز استخدموها كسبيل للضغط على مصر مطالبين بمزيد من الحزم أو بالدقة بمزيد من الإرهاب..

* واستخدمها الإنجليز أيضا كحجة لتوجيه ضربة لحزب الوفد، وقد شاهدنا فى فصل سابق كيف حاولت الصحف الإنجليزية أن تثير شكوكا غير صحيحة حول علاقة الوفد بهذه القضية وحول قيام تحالف بين الوفد والبلاشفة.

وقد ادعت الديلى كرونيكل «أن هناك علاقة بين محرضى البلاشفة فى القاهرة وحملة القتل «التى اتهم فيها عدد من الوفدين» وبين المقبوض عليهم رجل حكم عليه فى ١٩١٢

لاشتراكه فى مؤامرة دبرت لاغتيال اللورد كتشنر، ولكن أفرج عنه فى العام الماضى بأمر أحد وزراء حكومة زغلول باشا وينتظر أن تظهر أسرار خطيرة»[٥٨].

وهذا الشخص هو محمود طاهر العربى وقد نفينا من قبل علاقته بحزب الوفد بل واثبتنا أنه كان مجرد عميل للامن أما واقعة الإفراج عنه بأمر أحد الوزراء الوفديين فهى غير صحيحة على الإطلاق فقد أفرج عنه فى ٢١ يوليو ١٩٢٣ بعد أن أوفى مدة العقوبة»[٥٩].

كذلك انتهزت «المورننج بوست» الفرصة لتهاجم الوفد ولتدين «الوسائل التى يستخدمها بلا ضمير للحصول على المساعدة الأجنبية لتأييد دسائسه ضد البريطانيين»[٦٠].

* كذلك استخدمت حكومة زيور هذه القضية لتبرر إرهابها العنيف ضد كل القوى الوطنية والديمقراطية ولتبرر كل قراراتها الطائشة والمضحكة فى هذا الصدد بحجة مقاومة الخطر البلشفى.

* كذلك فإن هذه القضية قد استخدمت فى محاولة للضغط على الدول الأجنبية حتى تتنازل - إلى حد ما - عن بعض الامتيازات الأجنبية الممنوحة للمقيمين الأجانب. وتقول الأهرام إن «علاقات مصر بالدول الموالية لها شأن مهم فى ما تقضى الحاجة بوضعه من التدابير، فاستفحال الشيوعية فى مصر خطر على نظام مصر وعلى المصالح الأجنبية الكبيرة فى مصر فى وقت واحد. فجدير بالدول الموالية لمصر أن تكون عونا لها على مكافحة هذا الداء لاسيما وأن الذين يحملونه إلينا أشخاص من الأجانب»[٦١].

* بل إن «الأهرام» قد استخدمت هذه القضية كنذير لتهديد الإنجليز أنفسهم، وهكذا وكما حاولت سلطات الاحتلال أن تجعل من الشيوعية شبحا تخيف به المصريين فإن بعض الدوائر التى تتحدث الأهرام باسمها حاولت أن تستخدم نفس «الشبح» لتخيف به سلطات الاحتلال. ففى افتتاحية الأهرام تحذير واضح للإنجليز.. «فعسى أن يكون الحكم الذى صدر أمس على دعاة الشيوعية خير نذير أيضا للسياسة البريطانية لكى تسلك سبيل الولاء نحو الأمة المصرية وتنظر نظرة إنصاف إلى حقوقها المهضومة استبقاء لولائها ورضاها.. فليس من المستحيل أن تكون السياسة البريطانية سببا من أسباب الجرائم الشيوعية فنرى نفرا من المتهوسين يعتقد أن الشيوعية وسيلة لتحقيق مطالب الأمة»[٦٢].

* وفوق ذلك فإن عددا من الكتاب قد استخدم هذه القضية كسبيل للضغط على

الحكومة لبذل مزيد من الجهود لحل المشكلات الاجتماعية المعقدة ملوحا بأن تفاقم هذه المشكلات سوف يزيد من خطر انتشار الشيوعية، وعلى صفحات «المصور» وجنبا إلى جنب مع اخبار القبض على المتهمين ومع الصور التى تباهى «المصور» بانفراده بنشرها يكتب فكرى أباظة تحت عنوان «البلشفية فى مصر»: «هل مررت على القهوات العامة عقب نتائج الامتحانات؟ كرر هذا المرور شهرا أو شهرين أو ثلاثة شهور، «وخد بالك» من جمعيات المتخرجين تجد «البلشفية» فى عيونهم وحركاتهم ونبراتهم واعتقد أن «البلشفية» فى مصر لن تنبت من أكواخ الفلاحين أو مساكن العمال، وإنما ستنبت وتترعرع بين أوساط المتعلمين.. الذين افنوا زهرة العمر فى عناء الدرس حتى إذا تخرجوا وجدوا ابواب العمل فى وجوههم مقفلة وجو المستقبل مكفهرا ينذر بالأعاصير».

ثم يختتم فكرى أباظة مقاله بتهديد قاطع.. «لئن لم تعن الحكومة بهذه الحالة فلتتأكد أن البلشفية ستنتشر فى المدن أولا بين طبقات المتعلمين ثم تسرى إلى الأرياف وبين الفلاحين»[٦٣].

* كذلك فإن وجود كونستنتين فايس «أفيجدور»[٦٤] بين المتهمين قد أثار موجة عنيفة من الاتهامات بأن للكومنترن أصابع فى نشاط الحزب، وأن الكومنترن وممثليه هم الموجهون لنشاطه.

ويشير لاكور أيضا إلى شخص أمريكى يدعى Ignaz Semenyuk قام بتأسيس شركة تركية روسية فى القاهرة فى عام ١٩٢٥. وإلى Alexei Vasiliev الذى قام فى ١٩٢٧ بتأسيس وكالة تجارية باسم Textil Import وقال إن الاثنين قد بذلا جهودهما فى تنشيط عمل الحزب إلى أن طرد الأول فى عام ١٩٢٨ والثانى فى عام ١٩٢٩»[٦٥].

وتشير مصادر الحزب الألمانى إلى أن شيوعيا ألمانيا اسمه هوجو رودولف Huga Rudolf قد وصل إلى مصر عام ١٩٢٥ ليدرس أوضاع الشيوعيين المصريين وظروف عملهم وأنه افتتح مصنعا للنسيج بالإسكندرية وظل مقيما بها حتى عام ١٩٢٩ ثم غادر مصر إلى موسكو حيث عمل كمندوب بالدولية الثالثة.

والذى لا شك فيه أن الكومنترن كان يقدم نوعا من العون السياسى والتنظيمى للأحزاب الحديثة التأسيس، وأنه كان يمدها فى بعض الأحيان بعدد من الكوادر المدربة.

كذلك تشير الدلائل إلى أن الكومنترن وقد كان بمثابة هيئة مركزية بالنسبة لكل

الأحزاب المنتسبة إليه كان يرسل ممثلين سريين له فى عدد من البلدان التى تعانى الأحزاب فيها متاعب ما. وكان هؤلاء المندوبون «السريون» حتى على الحزب نفسه يعدون تقارير حول مشكلات معينة.

وفى وثائق المؤتمر الخامس للكومنترن ما يشير إلى شكوى بعض الأحزاب من أن اللجنة التنفيذية للكومنترن تتلقى معلومات غير دقيقة بطرق غير سليمة من الناحية التنظيمية.

وربما كان ذلك كله ضروريا فى البداية حيث كانت الأحزاب وخاصة تلك التى نشأت فى المستعمرات تفتقر إلى الخبرة وإلى الكادر المدرب. لكن وجود هذه العناصر الأجنبية فى صفوف حزب يعمل فى بلد يناضل أساسا ضد الاستعمار، ويعانى سكانه فى الأساس من التسلط الأجنبى ومن الامتيازات التى يعانى منها الأجانب كان سببا فى كثير من المتاعب.

ولسنا هنا بصدد تقييم الدور الذى لعبه أشخاص مثل «أفيجدور» وهل كانت نتائجه سلبية أم إيجابية، لكن الشىء المؤكد أن وجودهم قد أثار بعض الاضطراب فى صفوف الحزب.

وما إن أفرج عن حسنى العرابى السكرتير العام للحزب وكان قد قبض عليه فى حملة عام ١٩٢٤، حتى رفع شعار الابتعاد عن الكومنترن.

وكان التصور العام الذى ينادى به العرابى هو أن الحزب ظل علنيا ونشيطا طوال الفترة التى كان يسمى نفسه فيها بالحزب الاشتراكى وأن الانتماء للكومنترن وإصرار الكومنترن على تغيير اسم الحزب إلى الحزب الشيوعى قد وضع الحزب فى مواجهة مباشرة وحتمية ضد الدستور والقوانين التى تنص صراحة على تحريم الشيوعية وتحريم إقامة أية تنظيمات تدعو لها.

وأن على الحزب كى يعيش أن يرفع من الشعارات ما يسمح له بالعلنية. ذلك أنه لا أمل فى إقامة تنظيم سرى.

يقول مارسيل إسرائيل «وعندما خرج محمود حسنى العرابى من السجن اقترح أن ينسحب الحزب من الدولية وطالب باتخاذ مواقف ذات مضمون انتهازى»[٦٦].

لكن مجموع كادر الحزب قاوم هذه الفكرة ورفضها، فالرجعية المصرية ليست فقط ضد هذه الكلمة أو تلك لكنها ضد كل تجمع طبقى يمثل جماهير العمال والفلاحين..

ويبدو أن اتجاه حسنى العرابى قد هزم هزيمة ساحقة فقد انسحب وحيدا من الحزب ولم يخرج معه إلا إلهامى أمين (المخزنجى بالسكة الحديد والذى قبض عليه فى حملة ١٩٢٥ ثم أفرج عنه لاستيفاء مدة العقوبة).

وقد ظل إلهامى أمين على ولاء تام للعرابى فأصدر فى ١٩٢٧ كتيبا بعنوان «مقالات العرابى» قال فى مقدمته: «أعتقد عن يقين أن من أبلغ وأقوى وأمتن ما كتب بالعربية فى تقويض الرجعية ونشر الثقافة الجديدة ورفع لواء التجديد سواء أكان ذلك فى الأدب أم الاجتماع أم التاريخ أم الاقتصاد ما كتبه صديقى الأستاذ محمود حسنى العرابى. ولا أكون مغرقا إذا قلت إن غير محمود حسنى العرابى فى مصر لا يقوى على صرخته الجريئة»[٦٧].

وعلى أية حال لقد ابتعد العرابى عن الحزب محاولا أن يشق لنفسه طريقا جديدا هو طريق «العلنية» ولسوف نحاول تتبع هذا الطريق الجديد فى صفحات قادمة فلنركز الآن انتباهنا على المسيرة الأساسية ولنتابع خطى الحزب بعد حملة القبض التى تمت فى ١٩٢٥.

وكما يحدث فى كل مرة فإن الرجعية قد تصورت أن القبض على هذه المجموعة الكبيرة من الكادر قد أوقفت نبض الحزب لكن التقارير السرية المرفوعة من وزارة الخارجية المصرية إلى السفارة الإنجليزية تكشف عكس ذلك.

فبعد التهليل لعمليات القبض وبعد التباهى الذى ظهر فى هذه التقارير بأن السجون تضم أكثر من خمسين من أعضاء الحزب فإننا لا نلبث أن نجد أحد هذه التقارير يشكو من «أن الشيوعية تنتشر بكثرة فى القاهرة وهناك شيوعيون كثيرين وسط العمال. إن هناك مطبوعات شيوعية سرية تصدر بكثرة»[٦٨].

فلنحاول أن نبحث عن مصدر هذه الشكوى الجديدة.

والحقيقة أن النشاط الحزبى قد انطلق سريعا بالرغم من حملات القبض التى استمرت من أواخر مايو حتى أواخر يونيو ١٩٢٥.

وبالرغم من النشاط العنيف الذى قامت به قوات البوليس المصرى تحت القيادة الأجنبية وبرغم الخبراء الذين سافروا إلى لندن عدة مرات لدراسة مكافحة «المبادئ المهمة» فقد استطاع الحزب أن يواصل نشاطه فى مواجهة هذه الصعوبات البالغة.

وكانت الخطة التى انتهجها الحزب بعد حملات الدعاية المضادة التى شنت عقب القبض على أفيجدور هى الاستغناء عن الكوادر الأجنبية والاعتماد قدر الإمكان على إيفاد كوادر مصرية وعمالية على الأخص للدراسة والتدريب فى جامعة كادحى الشرق بموسكو حتى يعودوا إلى مصر ليقودوا نضال الحزب.

وفى هذه الفترة نجح الحزب فى إيفاد عدد من كوادره العمالية للدراسة فى موسكو ومن بينها عبدالرحمن فضل (نجار) محمد دويدار (عطشجى فى السكة الحديد) عبدالعزيز مرعى (براد بالسكة الحديد) وآخرون..

وهكذا فإننا نرى أن الوثائق السرية لوزارة الخارجية البريطانية قد بدأت تقلل من حديثها عن مبعوثى الكومنترن وتركز الاهتمام على الطلبة المصريين العائدين من موسكو.

ومع ذلك فقد ظلت بعض العناصر الأجنبية التى قيل إنها تمثل الكومنترن موجودة فى مصر.. وثمة وثيقة تقول «منذ عام ١٩٢٦ كان هناك ٤٠ شيوعيا تحت مراقبة البوليس.

ومن بين هؤلاء (مندوبا الكومنترن) ماكس كوجل Max Kogeil وإلياهو تيبر Elliahou Teper[٦٩].

لكن الشىء الجديد والملفت للنظر فى هذه الوثيقة هو العبارة التى تشير إلى الكوادر المصرية العائدة من موسكو «إن خمسة من الطلبة المصريين الذين درسوا فى مدرسة كادحى الشرق قد عادوا وهم يتصلون بنشاط بالعناصر اليسارية فى حزب الوفد».

وكان من بين العائدين من موسكو محمد عبدالعزيز.

وقد سارع «ياناكاكس» زعيم المجموعة الشيوعية اليونانية والذى كان فيما يبدو على علاقة مباشرة بالحزب الشيوعى اليونانى وببعض مندوبى الكومنترن بمصر بترشيح محمد عبدالعزيز سكرتيرا عاما للحزب..

وتؤكد العديد من المصادر هذه الواقعة، ويؤكدها أيضا مارسيل إسرائيل (تشيريزى) وبعد ذلك عين عامل يدعى عبد العزيز كان قد تلقى دراسته فى موسكو فى منصب سكرتير الحزب وكان ترشحيه بناء على توصية من مناضل يونانى قديم يدعى «ياناكاكس»[٧٠].

وكان محمد عبدالعزيز - كما تجمع مصادر عديدة -عميلا للبوليس منذ بدء انضمامه للحزب. وكان البوليس المصرى مطعما بخبرة البوليس البريطانى قد لجأت إلى أسلوب التسلل إلى صفوف الحزب والانتظار الطويل سعيا وراء اصطياد أكبر عدد من الكوادر..

وتقارير البوليس السرية المرفوعة لوزارة الخارجية البريطانية تشير باستمرار إلى أشخاص موضوعين تحت المراقبة انتظارا لصيد أكبر عدد من الكوادر..

«منذ ١٩٢٤/٤/١٦ والمدعو أندرييف تحت مراقبة البوليس»[٧١].

«منذ عام ١٩٢٦ كان ٤٠ شخصا تحت مراقبة البوليس وكانوا يقومون بتأسيس خلايا»[٧٢].

وبرغم كل ذلك فقد استطاع الحزب أن يواصل المسيرة..

ولنحاول أن نستخلص بعض المعلومات عن أسلوب النشاط الحزبى من حوار مع محمود دويدار[٧٣] وهو واحد ممن ضمهم الحزب فى هذه الفترة.

«س: كيف انضممت إلى الحزب؟

ج: فى سنة ١٩٢٧ كنت أعمل فى طنطا وكان لى زميل اسمه أحمد عبدالعزيز كان هو أيضًا عطشجى بالسكة الحديد. وفى إحدى زياراتى له أطلعنى على خطابات وصلته من أخيه محمد عبدالعزيز الذى كان فى موسكو فى ذلك الحين وبهرنى وصفه للحياة فى الاتحاد السوفييتى. وقد دفعنى هذا إلى توطيد علاقاتى بأحمد عبدالعزيز حتى أطلع على المزيد من المعلومات عن الاتحاد السوفييتى.

ثم عاد محمد عبدالعزيز من موسكو وسعيت إلى التعرف عليه وفى أول مناقشة سألنى عن انتمائى الحزبى فقلت له أننى أميل إلى الحزب الوطنى لأنه يهتم بشئون العمال لكننى لا أعمل معهم.. وبعد عدة مقابلات ضمنى محمد عبدالعزيز إلى إحدى خلايا الحزب فى طنطا.

س: هل يمكن أن تشرح لى أسلوب عملكم الحزبى فى عام ١٩٢٧؟

ج: كان التنظيم سرى، لكننى كنت أعرف أن هناك خلايا فى القاهرة والإسكندرية وطنطا وفى أماكن أخرى. وكان شعبان حافظ يتصل بنا فى طنطا أحيانا. وفى أحيان أخرى كنت أسافر أنا إلى القاهرة لأقابل محمد عبدالعزيز. اتسع نشاطنا فى طنطا فأنا مثلا جندت عددا من العمال بينهم اثنان سافرا إلى جامعة كادحى الشرق بموسكو هما عبدالعزيز مرعى (براد فى السكة الحديد) والثانى اسمه عبدالمجيد (لا أذكر بقية اسمه) وكان أيضا عاملا فى السكة الحديد.

وكانت الخلايا تدرس الماركسية وتدور مناقشات عديدة حول الأوضاع فى الاتحاد السوفييتى»[٧٤].

وفى مناقشة أخرى قال محمد دويدار: «بالإضافة إلى المعلومات التى أدليت بها فى الجلسة السابقة أذكر أننى جندت فى طنطا وكنت عضوا فى خلية عدد أعضائها خمسة، ولم أكن أعرفهم فقد كانت السرية مطلقة، وكنا نستخدم أسماء حركية. وأحيانا كنت استدعى لحضور اجتماعات القاهرة واذكر أننى دعيت إلى اجتماع فى منزل بشارع كلوت بك حضره محمد عبدالعزيز وثلاثة من عمال العنابر لمناقشة بعض المشاكل العمالية. وكانت معظم الموضوعات الدراسية تتركز حول حالة العمال واستغلال الرأسماليين لهم. وكنا باستمرار نربط بين الرأسمالية والاستعمار»[٧٥].

وقد نشط الحزب فى ذلك الحين لتأسيس فرع مصرى لعصبة النضال ضد الإمبريالية. ويبدو أنه قد نجح فعلا فى تأسيس فرع يضم عددا من الوطنيين والعناصر اليسارية والتقدمية ويسار حزب الوفد وعناصر الحزب الوطنى.

وقد وجهت الدعوة لحفاظ رمضان لحضور مؤتمر العصبة فى بروكسل وقد أعتذر عن الحضور لكنه وجه رسالة تحية للمؤتمر نشرتها مجلة العصبة، وبناء على هذه الرسالة قرر المؤتمر الأول للعصبة ضم حافظ رمضان إلى اللجنة التنفيذية للعصبة.

وتشير الوثائق السرية لوزارة الخارجية البريطانية إلى اتصالات واسعة قامت بها عصبة النضال ضد الإمبريالية مع أوساط واسعة وشخصيات مهمة فى مصر.. وقد طالعنا فى فصل سابق بعض ما جاء فى وثيقة حصلت عليها المخابرات البريطانية من المخابرات الهولندية حول نشاط هذه العصبة[٧٦].. ولنواصل الآن متابعة ما جاء فى هذه الوثيقة المهمة من المعلومات.

«وهناك فى القاهرة أيضا إلياس يعقوب محرر جريدة Pilwan Tiomer التى تصدر فى القاهرة والتى صدر عددها الأول فى أكتوبر ١٩٢٧ وهو يعمل أيضا كمراسل لجريدة تصدر فى جاوه باسم pembrita Kemadjoean وهى جريدة شيوعية كانت تتسمى من قبل باسم Sinar Indonesia.

ومن المعروف أن إلياس يعقوب هذا قد قام بعدة زيارات لرئيس جمعية الشباب المحمدى (عبدالحميد بك سعيد) يصحبه الشيخ محمود أبوالعيون مفتش الجامع الأزهر وعضو الحزب الوطنى المتطرف».

وتمضى الوثيقة قائلة: «وهنا يثور تساؤل هام هو: هل قامت موسكو عن طريق العصبة المناهضة للإمبريالية فى برلين بدور أساسى فى تأسيس جمعية الشباب المحمدى بهدف التأثير

فى الطلاب الهنود والإندونيسيين الذين يدرسون فى الأزهر، ومن ثم يمكن أن تتحول هذه الجمعية التى مقرها القاهرة إلى مركز الدعاية الموالية لموسكو والمناهضة لبريطانيا وهولندا؟ والحقيقة أن هناك ثمة عوامل ترجح أن الرد على هذا السؤال هو بالإيجاب».

ويبدو الذعر واضحا فى هذه الوثيقة من تلك العلاقة التى نجحت «العصبة» من خلال الحزب فى إقامتها مع بعض عناصر الحزب الوطنى المصرى ومع بعض رجال الدين والجمعيات الإسلامية.. ومع بعض القوى الوطنية وسط طلاب العالم الإسلامى.

وفى المؤتمر الثانى للعصبة الذى عقد فى فرانكفورت فى ١٩٢٩ مثل مصر عضوان هما عبد الحميد سعيد وعبدالفتاح العزيزى.

وفى المجلة التى تصدرها العصبة باسم (Anti Imperiaism Review) كان يعمل مصريان هما إبراهيم يوسف وعبدالرؤوف مالك.

كذلك نجحت هذه العصبة فى إقامة علاقات واسعة مع المنظمات الإسلامية فى مختلف أنحاء العالم الإسلامى وتشير مجلة السياسة الأسبوعية إلى هذه العلاقة فى مقال بعنوان: «الاضطرابات فى الهند الشرقية ونشاط الدعاة البلاشفة» قالت فيه: «إن الدعاة البلاشفة قد التفوا حول جمعية (رابطة الإسلام) حتى غلبت فيها العناصر المتطرفة.. ويبذل الدعاة قصارى جهدهم لكى يجعلوا من هذه الهيئة القائمة القوية آلة لدعوتهم فاتخذوا شعارهم تحقيقا لهذه الغاية «أرض الإسلام للمسلمين». وألف الدعاة عضدا قويا لتحويل التيار إلى تيار سياسى فى كون أصحاب الأعمال يضنون بالعمل على العمال الذين يلتحقون بالرابطة وبذلك يظهرون أنهم أعداء الدين الإسلامى»[٧٧].

كذلك نجحت العصبة فى إقامة علاقات وثيقة مع حركات التحرر الوطنى فى مختلف البلدان العربية.

وقد حضر المؤتمر الثانى للعصبة بالإضافة إلى مندوبى مصر حمدى الحسينى والعينى (الشام)، شبل بن مصطفى (تونس)، الجزائرى (الجزائر)..

وكان قد حضر المؤتمر الأول مظهر البكرى المناضل السورى المعروف.. وثمة وثيقة فى المتحف البريطانى عبارة عن ملخص لترجمة مقال منشور فى جريدة Bandra Islam الصادرة فى ٤ يوليو ١٩٢٧[٧٨] تقول «تحدث المقال عن العصبة ونشاطها. وعن تقرير السكرتارية العالمية حول النشاط الذى قامت به خلال الفترة بين شهرى فبراير ومايو ١٩٢٧.

ويتضمن المقال معلومات تقول أن السيد مظهر البكرى قد اقترح تكوين فروع لهذه العصبة فى كل البلدان العربية، على أن تبذل جهود لتوحيد هذه الفروع وتكوين قيادة مركزية عربية يمكن أن تسمى «عصبة تحرير البلدان العربية».

كذلك اقترح السيد البكرى عقد موتمر عربى للنضال ضد الإمبريالية بالقاهرة. وذلك بهدف تعزيز النضال العربى ضد الاستعمار.

وقال إنه قد تم الاتصال بالفعل بعدد من الشخصيات المصرية لبحث مسألة عقد هذا المؤتمر معها، ومن بين هذه الشخصيات عضو فى البرلمان المصرى.

وسوف يدعى إلى هذا المؤتمر أيضا مندوبون من الصين وإندونيسيا وإنجلترا والهند..».

وثمة مقال مثير للاهتمام والدهشة معا نطالع فقرة منه تقول:

«إن مصر تقبل الآن على بحر متلاطم الأمواج.. إنها تحتاج الان إلى حزب قومى قادر، وزعيم قومى ذى نفوذ واسع، حزب يرفع شعار «كل السلطة للجمهوريات العربية الفيدرالية فى الشرق الأدنى».. فهل يستطيع سعد زغلول باشا أن يلعب هذا الدور، نؤمل ذلك، وإن كنا نشك كثير فى إمكانية ذلك»[٧٩].

والفقرة على قصرها تثير أكثر من تساؤل.. حول مسائل وردت سريعا دون إيضاح بل ولم تتكرر كثيرا فيما بعد - فيما نعلم - مسائل مثل «حزب قومى»، «زعيم قومى» «كل السلطة للجمهوريات العربية الفيدرالية فى الشرق الأدنى».

وقد نجح الحزب فى أن ينشر موضوعا مصورا عن المؤتمر الأول للعصبة فى مجلة اللطائف المصورة وقد تضمن الموضوع صورة لمظهر البكرى كتب تحتها «مظهر بك البكرى مندوب سوريا فى مؤتمر الشعوب المظلومة وهو شقيق نسيب بك البكرى الزعيم السورى المعروف».

وقد تضمن الموضوع بيانات مهمة عن المؤتمر جاء فيها: «عقد فى بروكسل عاصمة البلجيك فى شهر فبراير الماضى مؤتمر الشعوب المظلومة وقد تألف من ١٧٥ عضوا يمثلون جميع الشعوب المستعبدة ومعظم الأحزاب الاشتراكية والشيوعية وممثلى الأحزاب الاستقلالية فى تونس والجزائر وإفريقية الجنوبية والهند والصين وقد استمرت جلسات المؤتمر خمسة أيام ألقيت فيها الخطب وتكلم مندوبو الشعوب عن استعمار الدول فى مختلف البلدان وكان أشد الأعضاء تحمسا مندوبو الصين، وقد قال أحدهم فى إحدى

خطبه: «نحن نعلم كيف يجب علينا أن نموت فى سبيل الثورة». وكانت جدران قاعة المؤتمر مزينة بصورة كبيرة للثورة الصينية وبطائفة من الصور الأخرى. وكان بين مندوبى تلك الشعوب كثير من الزنوج والعبيد»[٨٠].

وتشير إحدى وثائق وزارة الخارجية البريطانية عن هذه الفقرة إلى أن الحزب قد اتصل بالعناصر اليسارية فى حزب الوفد.. وتقول نفس الوثيقة «وقد تكون مصر فرعا لعصبة النضال ضد الإمبريالية»[٨١].

كذلك فإن أحد التقارير السرية المرفوعة من السفارة الإنجليزية بالقاهرة إلى وزارة الخارجية تشير أن الحزب «حاول الاتصال بالشيخ عبدالعزيز جاويش (مات عام ١٩٢٩) لكنه فشل فى ذلك»[٨٢].

وعندما منعت الحكومة المصرية النائب البريطانى الشيوعى سكلا تفالا من دخول البلاد.. كشفت المناقشات التى جرت فى البرلمان حول هذا الموضوع عن اتصال بعض نواب الوفد والحزب الوطنى بفرع العصبة فى مصر الذى يبدو أنه نشط فى توزيع صور من خطاب كتبه سكلا تفالا على عدد من النواب.

وقد قال النائب حسن سيد أحمد نافع «إنه قد ورد لأكثر من واحد من المصريين كتب شخصية من المستر سكالا تفالا.. واسمحوا لى أن اتلوا على حضراتكم ترجمة إحدى الفقرات من بعض خطاباته».

ويقول محمد حافظ رمضان فى نفس الجلسة إنه قد تلقى واحدا من هذه الخطابات..[٨٣].

ولعل مسرحية سكلا تفالا بكل ما كشفت عنه من صراعات كانت الفصل الأول من الحملة الجديدة ضد الحرب الذى استطاع أن يقيم إلى حد ما نوعا من التجمع الوطنى المناهض للاستعمار.. والذى نجح إلى حد ما فى تحقيق المحاور الأكثر خطرا من وجهة نظر الرجعية المصرية والاحتلال البريطانى وهو إيجاد علاقات بين الحركة الوطنية المصرية وبين حركة اليسار العالمى المناهض للاستعمار والإمبريالية والسعى لايجاد تجمع عربى مناهض للإمبريالية.

وكانت قصة المؤامرة الوهمية التى حاول فيها أحد عملاء البوليس اتهام الشيوعيين وحافظ رمضان بالاشتراك فى مؤامرة لاغتيال الملك فؤاد خلال زيارته لأوروبا[٨٤] .. هى

الفصل الثانى من الحملة التى صار توجيهها ضد اليسار وضد القوى الوطنية التى تحالفت معه..

ثم بدأ الفصل الثالث بحملات التشهير والقبض ضد الزعماء العرب الذين شاركوا فى نشاط العصبة.. وإذا كان مظهر البكرى واحدا من أبرز القادة العرب الذين أسهموا فى نشاط العصبة، وصاحب الاقتراح الخاص بتأسيس «عصبة عربية مناهضة للإمبريالية وبعقد مؤتمر عربى للنضال ضد الاستعمار بالقاهرة.. فإن الضربة الأولى يجب أن توجه إليه.. ويجب أن تجد صدى لها على صفحات الجرائد المصرية لعلها تكون تحذيرا للوطنيين المصريين ورادعا لهم..

وتنشر الصحف المصرية الخبر التالى: «تحرى البوليس فى يافا دار السيد نسيب البكرى للتفتيش عن أوراق مهمة يقال إن لها صلة بعلاقة السيد نسيب وأخية مظهر بقبض مبالغ من اللجنة الشيوعية باسم بعض الحملات.. وقد شاع قبل شهرين أن الحكومة عثرت على أوراق تشير إلى ذلك فى دار اللجنة الشيوعية بيافا. ويقال أيضا إن السيد مظهر البكرى سافر بأموال الشيوعيين إلى مؤتمر بروكسل»[٨٥].

والآن فإن المسرح يبدو معدا لتوجيه ضربة جديدة للحزب فى مصر. ذلك أن كل نجاح جديد يحققه فى أى مجال من المجالات كان يستتبع بالضرورة حملة بوليسية عنيفة تستهدف إجهاض هذا النجاح..

وكذلك فإن توجيه الضربة للحزب كان يعنى بالضرورة إحباط المحاولات الجادة التى بذلها بوعى وكفاءة لخلق جبهة مصرية مناهضة للاستعمار ولخلق جبهة عربية ضد الاستعمار أيضا..

وكان ضروريا أن تشن حملات دعاية تكون بمثابة الموسيقى المصاحبة لحملات الاعتقال، وتركزت الحملات فى هذه المرة أيضا على العلاقات بالكومنترن، وعن العناصر الأجنبية، وأخيرا – وهذا هو المهم – حول دور يهود فلسطين فى الحركة.

وهكذا ومع أول علاقة ثورية ينظمها الحزب أو يدعو لتنظيمها مع القوى الثورية العربية تشن الحملة ضده من جانب ذكى يحاول فض التحالف العربى من حوله..

فيستخدم النشاط الشيوعى وسط يهود فلسطين وعلاقته بنشاط الحزب فى مصر.

وكالعادة.. فقد بدأ أحد المراسلين الأجانب الحملة.

ففى أوائل مايو ١٩٢٨ كتب مراسل التايمز بالقاهرة مقالا حذر فيه من أن «الدعوة الشيوعية عادت تسرى فى مصر مسرى سريعا، وأنها ستلعب دورا خطيرا فى المستقبل القريب إن لم تتخذ احتياطيات حازمة لقمعها..» وقال إن النشاط قد بدأ يدب فى أوساط الشيوعيين من جديد.. «وقد عاد من موسكو أخيرا شبان مصريون بعثوا إليها على نفقة السوفييت حيث تلقوا هناك المبادئ فى موسكو، وهؤلاء دعاة قادرون وسينظمون بروباجندة ناجحة. ومن المحتمل أن تستمر هذه البعثات فى السنوات القليلة القادمة، فمن الضرورى أن تنشط السلطات المصرية لمراقبة حركات هؤلاء الطلبة التى ينظمها السوفييت فى أوديسا وغيرها من الموانئ الشرقية، ثم يصل إلى بيت القصيد فيقول «ومما يزيد من مهمة السلطات المصرية صعوبة ومشقة أن فلسطين مركز قوى للشيوعيية فهى بمثابة حلقة اتصال بين موسكو والقاهرة[٨٦]. وعلى الجانب الآخر يرتفع أيضا صوت الموسيقى المصاحبة فتنهال المقالات فى الصحف المصرية تردد نفس النغمة وينشر البلاغ مقالا للدكتور محمد ابو طائلة يطالب الحكومة بأن «تزيد رقابتها على الأجانب الوافدين من فلسطين خاصة، فقد سرت أفكار الشيوعية بين المهاجرين الذى استعمروها حديثا وصاروا رسل البلشفية إلى هذه البلاد، والصلة بين روسيا والشرق.. ومن المصريين أيضا أفراد قلائل غرهم رونق المبادئ الشيوعية وحسن طلائها، أو دفعتهم الحاجة إلى أن يبيعوا أنفسهم للبلاشفة ويصبحوا مأجوريهم فى مصر، ومنهم شبان يتلقون التعاليم البلشفية فى جامعة موسكو»[٨٧].

أما «السياسة» فإنها تربط بين النشاط الشيوعى وبين مؤامرة عالمية واسعة النطاق فى «حوادث الأيام الأخيرة ما ينهض على أن الشيوعية تقوم بوثبة فى سبيل بث الدعوة الثورية. والظاهر أن هذه الوثبة عامة تشمل البلدان التى تأنس فيها الشيوعية ميدانا للعمل، وليس بعيدا أن مصر إحدى هذه الميادين، وإنها وثبة محكمة مدبرة تجمع بينها وحدة الوحى والخطط والمؤازرة المادية والمعنوية».

وبعد حديث مسهب عن النشاط الشيوعى المتزايد فى النمسا والمجر وفنلندا وبريطانيا واليابان تمضى السياسة قائلة: «وهكذا نرى ريح الشيوعية تعصف فى أنحاء مختلفة من أقصى العالم إلى أقصاه وبعيد كما قدمنا أن يرجع اتحاد هذه الفورات فى الظروف والأساليب والمقاصد إلى الاتفاق المجرد. فليس من ريب أنها حركة موحدة مدبرة، وإنها ترجع كلها إلى وحى واحد»[٨٨].

وفى مواكبة هذه الموسيقى المصاحبة بدأت حملات القبض والاعتقال وفى ٥ مايو ١٩٢٨ تلقت حكمدارية بوليس القاهرة من وزارة الداخلية تعليمات خاصة بالقبض على ٢١ شيوعيا.

إن سرية الإجراءات التى تمت خلال عملية القبض توحى بأن البوليس طور إلى حد كبير أساليبه فى مكافحة الحزب.

«فأخذ جناب بيكر بك مأمور الضبط فى الحكمدارية فى وضع الترتيبات بمهاجمة منازل هؤلاء الشيوعيين وأصدر فى الحال دعوة إلى ضباط البوليس الآتية أسماؤهم بالحضور إلى فناء الحكمدارية فى الساعة الخامسة صباحا (وهم من ضباط الاقسام و٣ من ضباط قلم المكتب السياسى وضباط قلم الضبط الأجنبى».

ولما كانت الإجراءات والترتيبات سرية غاية فى الكتمان، لم يستطع أى ضابط من الضباط الوقوف على الأمر الذى دعى من اجله.

وعند الساعة الخامسة والثلث من صباح أمس كان كل الضباط مجتمعين فى فناء الحكمدارية وهناك سلم بيكر بك إلى كل منهم أمرا مكتوبا باعتقال شخص معروف مبينة أوصافه ومميزاته وإقامته وتفتيش منزله وإحضاره هو وكل ما يعثر عليه فى منزله من صور فردية أو عائلية وصحف أجنبية وخطابات وبطاقات زيارة وأوراق خاصة»[٨٩].

وهكذا هاجم البوليس فى وقت واحد ١٨ منزلا فى شوارع محمد على وكلوت بك وحارة السقايين وشوارع أخرى فى شبرا وعابدين والأزبكية.

وإلى هنا فإن الأمر يبدو بالنسبة لكثير من المؤرخين وكأنه خاتمة المطاف.

فقد اكتفى هؤلاء المؤرخون بالبحث عند هذا الحد معلنين أن ما بعد ذلك مجرد «لا شىء».

وهكذا أعلن رؤوف عباس أن «النشاط الشيوعى فى مصر ظل خلال الثلاثينات هزيلا فرديا يعتمد على جهود العناصر الأجنبية»[٩٠].

أما عبد العظيم رمضان فقد أعلن بصورة قاطعة غريبة على أسلوب البحث العلمى «ومنذ ذلك الحين لم تقم محاولة تذكر لإعادة تأسيس الحزب الشيوعى المصرى»[٩١].

بل إن عبد العظيم رمضان قد حاول استخراج ما يمكن تسميته «بشهادة الوفاة» لهذا الحزب فأفرد فصلا تحدث فيه عن أسباب فشل الحركة الشيوعية والاشتراكية فى تثبيت أقدامها فى التربة المصرية..

وعلى أية حال- ودون أن نكلف انفسنا عناء إثبات خطا هذا الرأى- فإننا سنواصل البحث عن معلومات حول نشاط الحزب.

والذى لا شك فيه أن الحزب كان يعانى معاناة لا حدود لها، ليس فقط من المطاردات المستمرة والعنيفة من جانب البوليس، ولا من حملات الدعاية والتشويش التى نسجتها صحافة وكتب هذه الفترة، وإنما - وهذا هو الأكثر خطرا - من تسلل أحد عملاء البوليس ليصل حتى منصب السكرتير العام.

الأمر الذى مكنه من توجيه ضربات عنيفة للحزب «فأكثر كوادره وقياداته إخلاصا كانوا يقبض عليهم أو يختفون بطريقة غامضة، بل يبدو أن أحد مبعوثى الدولية الشيوعية قد اختفى هو أيضا لدى مروره بمصر، والبعض الآخر قبض عليه أو طرد من البلاد»[٩٢].

وبرغم ذلك كله فإن ثمة دلائل تشير إلى أن الحزب قد واصل- إلى حد ما- تقدمه..

ولنعد مرة أخرى إلى وثائق وزارة الخارجية البريطانية وإلى صحف هذه الفترة لنحاول أن نستجمع منها بعض إشارات أو لمحات حول نشاط كان يجرى فى سرية تامة..

وفى التقرير السنوى للسفارة الإنجليزية بالقاهرة المرفوع لوزارة الخارجية البريطانية عن عام ١٩٢٩[٩٢] فقرة بعنوان: الشيوعية جاء فيها: «يواصل البوليس مراقبته الحذرة ضد الشيوعيين، ويحاول جهد الطاقة منع أى عميل شيوعى من التسلل إلى مصر.

وخلال عام ١٩٢٩ حاول ١٣ عميلا التسلل إلى مصر وقبض عليهم لكن الكومنترن لم يكف عن شاطه ومحاولاته لتحويل مصر إلى مركز للنشاط الشيوعى فى العالم العربى.

ويستخدم الكومنترن السفن السوفييتية فى عمليات التهريب كذلك يستند إلى النفوذ الشيوعى فى أوروبا «إيطاليا واليونان».

وقد قام الكومنترن بتوجيه الدعوة إلى عدد من المصريين للدراسة فى جامعة كادحى الشرق. وقد عاد من المصريين بعد أن اتموا دراستهم وبقى فى موسكو آخرون».

والحقيقة أن المحور الأساسى لتربية الكادر وإعادته كان يتركز حول إيفاد عدد جديد من أعضاء الحزب من الشباب للدراسة فى جامعة كادحى الشرق، وتشير الدلائل إلى أن الحزب قد استمر بنجاح فى عملية إيفاد الكادر للدراسة ثم أعادتهم إلى مصر.

وهكذا فإن الأمر قد أصبح وكأنه نوع من السباق الذى يدور فى حلقة مفرغة.. الحزب يفرز على الدوام كوادر جديدة ومخلصة ويستقدم باستمرار عناصره التى دربت فى جامعة

كادحى الشرق لكن كل ذلك يذهب إلى مصفاه البوليس التى نسجها الكسرتير العام محمد عبد العزيز.

ومرة أخرى تتحدث وثائق وزارة الخارجية البريطانية عن عمليات قبض جديدة.

فثمة وثيقة بعنوان «التقرير السنوى للبوليس القاهرة عن ١٩٣٠» جاء فيها[٩٣]:

«ألقى القبض على مجموعتين للشيوعيين الأولى مكونة من الأرمن وقد سجل أعضاؤها أوناوا والأخرى من المصريين وقد سجنوا».

وتمضى الوثيقة لتورد عبارة ذات دلالة مهمة «ويقول رئيس بوليس القاهرة أن رؤساء هذه المجموعة كانوا من الفعالية بحيث إن نشاطهم كان مؤثرا فى أوساط واسعة».

والحقيقة أن النشاط الحزبى قد استمر برغم كل هذه الصعوبات ففى أول مايو ١٩٣٠ وزع الحزب على نطاق واسع منشورا دعا العمال إلى الاحتفال بعيد أول مايو. وقدم كعادته برنامج عمل للطبقة العاملة بهذه المناسبة. وقد قبض البوليس على أثر توزيع هذا المنشور على عدد من العمال من بينهم شعبان حافظ لكن شعبان حافظ أفرج عنه بضمان وتمكن من السفر سرا إلى الاتحاد السوفييتى وعاد سرا فى عام ١٩٣٤ حيث أقام بالزقازيق وكون خلية حزبية هناك[٩٤].

وقد استطاع الحزب مرة أخرى إيفاد عدد من كوادره إلى الاتحاد السوفييتى وفى عام ١٩٣٠ سافر عدد من أعضائه العمال من بينهم يوسف حسن خضر[٩٥].

ويبدو أن حملات القبض على الشيوعيين قد اتسعت مرة أخرى خلال عامى ٣٠-١٩٣١ بحيث بدأت الصحافة العربية فى الشام تطالب بالإفراج عن «العمال المصريين الذين يعانون فى السجن بتهمة الشيوعية»[٩٦].

كذلك فإن وثائق المؤتمر السادس للكومنترن (١٩٢٨) تشير إلى «أن الحزب الشيوعى المصرى يلعب دورا هاما فى حركة التحرر الوطنى.. ويعتمد فى تنظيمه على البروليتاريا. والنقابات التى تضم العمال المصريين هى مصدر الطلائع والقيادات بالنسبة له»[٩٧].

لكن النجاح الأكبر الذى حققه الحزب فى ذلك الوقت هو اكتشاف خيانة محمد عبد العزيز وطرده من صفوف الحزب.

فمن هو محمد عبد العزيز هذا؟ إن جريد المصرى تروى قصته فتقول «إبان الثورة (سنة ١٩١٩) فصل محمد عبد العزيز الموظف بالسكة الحديد عقب الإضراب العام. وبعد

تركه الخدمة بعامين اتصل به بعض الأشخاص ممن كانوا يروجون للمبادئ الشيوعية فعرضوا عليه السفر إلى روسيا..».

«وما وافق عام ١٩٢٢ حتى كان فى طريقه إلى روسيا مع صديق له من المصريين.. وألحقا بالمدرسة الشرقية الشيوعية وظلا يتلقيان العلوم الخاصة بالمبادئ الشيوعية وما يتبعها من علوم أخرى وفنون متنوعة.. وفى سنة ١٩٢٥ أتما علومهما وغادرا المدرسة إلى ميدان العمل..

وعين محمد عبد العزيز على أثر تخرجه من المدرسة قاضيا بالمحكمة الثورية فى موسكو وظل يقوم بمهمته كعضو فى هذه الهيئة حتى نهاية ١٩٢٧» وتقول جريدة المصرى فى روايتها إن محمد عبد العزيز «لما وضع قدمه فى مصر راح يتشرب دعايات ضد المبادئ الشيوعية خصوصاً وأنها تخالف الدين الحقيقى»[٩٨].

وإذا كان مارسيل إسرائيل «تشيريزى» يلقى اللوم على ياناكاكس فى اختيار محمد عبد العزيز سكرتيرا للحزب فإن د. عبد الفتاح القاضى يلقى اللوم على حسنى العرابى فى اختياره أصلا للسفر إلى موسكو.

«لكن حسنى العرابى كان قلبه طيبا ويخدع بسهولة وكان لا يحسن اختيار الأشخاص وخاصة الذين أرسلهم إلى موسكو للدراسة فقد أرسل مثلا محمد عبد العزيز وهو الذى اختاره».

ووفقا لرواية د. عبد الفتاح القاضى- فإنه يؤكد أن محمد عبد العزيز كان جاسوسا منذ اليوم الأول.. وهو يؤكد ذلك مستندا إلى مصدر هام هو اعترافات محمد عبد العزيز نفسه «أنا قرأت مذكرات محمد عبد العزيز وكان قد أودعها عند أحد المحامين. وكانت المذكرات خيانة حتى وهو فى الاتحاد السوفييتى كان يخون. وهو يذكر ذلك صراحة فى مذكراته وكانت مكتوبة بخط اليد فى حوالى خمسة كراسات. وعندما كان فى روسيا أرسل مثلا إلى مسلمى الاتحاد السوفيتى لإقناعهم بالاشتراكية فكان يحرضهم ضد النظام الاشتراكى وأورد فى مذكراته أيضا سلسلة خياناته، وتسليمه لكل المندوبين الذين أتوا إلى مصر»[٩٩].

ويقول عصام الدين حفنى ناصف فى مناقشة معه: «الكومنترن أرسل شخص نمساوى اسمه فايس فى عام ١٩٢٧ - على ما أظن - وعندما وصل قابله محمد عبد العزيز واستولى على نقوده وسلمه للمباحث»[١٠٠].

وقد جرت عدة محاولات لاغتيال محمد عبد العزيز قال البوليس إن الشيوعيين هم الذين قاموا بها، وقال الشيوعيون إن البوليس هو الذى يريد التخلص من عميل اكتشف وأصبح مجرد عبء.

وعلى أية حال فإن المصادر جميعا تجمع على توالى محاولات الاغتيال.. وعلى أن محمد عبد العزيز قد مات بائسا وفى حالة قريبة من الجنون.

وإذا كان اكتشاف محمد عبد العزيز يمثل خطوة مهمة فى تاريخ الحزب بحيث مكنته بعد ذلك من أن يحاول من جديد بناء كوادره ومجموعاته بعيدا عن المراقبة المباشرة لعيون البوليس فإن استمرار عميل للبوليس فى موقع السكرتير العام للحزب طوال أربعة سنوات كان كفيلا بتوجيه ضربات بالغة العنف لحزب سرى.

إن الكوادر كانت تكتشف على الفور، والذاهبون إلى موسكو والعائدون منها يجدون أنفسهم بعد فترة أو أخرى فى قبضة البوليس.

وكان طبيعيا أن يصاب الحزب بضربات عنيفة وبضعف شديد، وأن يعانى كوادره من فقدان الثقة فى بعضهم البعض وثمة محاولة موجزة لتصوير حالة الحزب فى كتاب «الدولية الشيوعية قبل المؤتمر العالمى السابع» تقول «لقد سيطر البوليس على بعض المجموعات غير المبدئية فى الحزب الشويعى المصرى، وهو يعمل من خلالها لتقسيم الحزب.. ولهذا فإنه يمكن وصف حالة الحزب المصرى بأنه غير نشيط»[١٠١].

والحقيقة أن قصة ترشيح ياناكاكس لمحمد عبد العزيز تتردد من أكثر من مصدر.. ونيقولا بباريدوتى[*] يقول «ياناكاكس قابل محمد عبد العزيز فى السجن وأعجب به..» ويقول «كنت أنا وعدد من الرفاق اليونانيين منهم جورج بيريدس ونيكوس نيقولاييدس نجتمع كل يوم بعد الظهر فى محل ياناكاكس وأذكر أنه فى عام ١٩٢٨ أو حوالى ذلك مر شخص من أمام المحل فقال ياناكاكس: هذا هو محمد عبد العزيز.. كان معنا ثم عمل مع البوليس».

وإذا كان الاستناد إلى تحديد تواريخ دقيقة من ذكريات قديمة لأشخاص، يمثل مجازفة بالنسبة للمؤرخ إلا أن بباريدوتى يؤكد أن هذه الواقعة قد حدثت حوالى ١٩٢٨ ويقطع بأنها كانت قبل ١٩٣٠..

وإذا كان الأمر كذلك فإن معركة طرد محمد عبد العزيز من الحزب قد استغرقت وقتا طويلا وصراعا داخليا عنيفا.. وهو أمر يسبب لأى حزب أزمات ومصاعب جمة.

ولقد رأينا كيف حاول مارسيل إسرائيل «تشيريزى» أن يلقى اللوم على ياناكاكس لأنه هو الذى رشح محمد عبد العزيز كسكرتير عام للحزب عام ١٩٢٧.

وكيف أن عبد الفتاح القاضى حاول أن يلقى اللوم بدائه على محمود حسنى العرابى لأنه هو الذى رشح عبد العزيز أصلا للسفر إلى موسكو عام ١٩٢٢.

لكننا نعتقد أن الجزء الأكبر من اللوم يجب أن ينصب- أساسا- على أسلوب الكومنتر فى تعيين سكرتير عام للحزب، بقرار علوى يصدر بعيدا عن كادر الحزب وعن أعضائه.

وعلى أية حال فإن قرارا كهذا قد أصاب الحزب المصرى والعمل الثورى المصرى ككل بضربات عنيفة، واجهها أعضاء الحزب فى بطولة نادرة، محتملين فى شجاعة وصبر نتائج خطأ لم يرتكبوه.

وبعد طرد محمد عبد العزيز قرر الكومنترن أن يحدد علاقاته بالحزب المصرى.

وقد ترددت شائعات كثيرة عن صدور قرار من الكومنترن بحل الحزب، لكن البحث فى وثائق الكومنترن ومجلاته لم يسفر عن وجود مثل هذا القرار الذى نشك كثيرا فى صدوره.

وعلى أية حال فإن كثيرا من الشواهد وخاصة تلك المتعلقة باستمرار ذهاب الكوادر للدراسة فى موسكو والعودة منها.. تدل على أن الكومنترن وإن كان قد «حد» إلى درجة كبيرة من علاقاته بالحزب إلا أنه لم يقطعها تماما، ذلك أن عدد من كوادر الحزب مثل محمد دويدار، وشعبان حافظ، وعبد الرحمن فضل، كانوا لا يزالون وحتى عام ١٩٣٧ يجدون العون من «الأحزاب الشقيقة، فى تسهيل مهتمهم فى العودة إلى أرض الوطن تحديا لقرار إسقاط الجنسية عنهم.

وعلى أية حال فإن الكومنترن وإن كان لم يصدر قرارا بحل الحزب، فإنه ابتداء من عام ١٩٣٥ لم يعد يعترف بوجود كعضو فى الكومنترن.

ذلك أن طبعة عام ١٩٣٥ من دائرة المعارف السوفيتية قد أسقطت اسم الحزب المصرى من قائمة الأحزاب الشيوعية فى العالم.

* * *

وبرغم ذلك كله فقد واصلت كوادر الحزب نشاطها، بل إن الحزب قد غمرته موجة من النشاط بعد أن تخلص من هيمنة محمد عبد العزيز.

يقول لاكور «لقد نسب إلى محمد عبد العزيز أنه نصح الشيوعيين بألا يشتركوا فى مظاهرات مايو ١٩٣١ العظمى.

وبعد أن كشف أمره كجاسوس للسلطات بدأ الحزب وكأنه يدنو من النجاح وقد تبنى برنامجا سليما»[١٠٢].

وإذا عدنا مرة أخرى إلى الوثائق السرية لوزارة الخارجية البريطانية فإننا نجد إشارة مهمة توحى بتجديد نشاط الحزب وبتمركز هذا النشاط وسط التجمعات العمالية المهمة.

ففى «التقرير السنوى المرفوع من السفارة البريطانية إلى وزارة الخارجية الريطانية عن عام ١٩٣٣» نجد فقرة بعنوان «تقرير عن الشيوعية فى مصر عام ١٩٣٣، وقد تضمنت هذه الفقرة معلومات مهمة من بينها «يحاول الكومنترن معاودة تأسيس النشاط الشيوعى، ففى ورش الترسانة بالقاهرة بدأ النشاط الشيوعى هناك عن طريق عميل أساسى هو سالم يوسف واسمه الحقيقى وعيب المالك، وفى عنابر السكة الحديد هناك شخص آخر اسمه حسين الخراط واسمه الآخر على حسنين. والاثنان كانا يدرسان فى موسكو ثم عادا سرا.

وقد حاول الخراط تأسيس خلية شيوعية وسط عمال العنابر وكان يعطى للعمال محاضرات عن النظرية الماركسية.

وفى يونيو ١٩٣٤ قبض على ٢٢ من العمال بعد أن وزعوا منشورات شيوعية فى عدد من المصانع»[١٠٣].

وعلى أية حال فإن صحف هذه الفترة ظلت على الدوام تحمل أنباء القبض على خلايا الحزب أو محاكمة أعضائه، وفى كل مرة كانت الصحف تؤكد أن الخلية التى تم القبض على أعضائها كانت «آخر خلية»..

ولعل تتبع مثل هذه الأنباء يقدم لنا بعض المعلومات عن نشاط المجموعات الحزبية التى ظلت تعمل طوال السنوات التالية وحتى نشأة التنظيمات الشيوعية الجديدة والتى ركزت جهودها أساسا وسط تجمعات العمال..

ففى ٢٠ مايو ١٩٣٥ خبر عن محاكمة مجموعة من العمال الشيوعيين أمام محكمة الجنايات وهم محمد وهيب المالك وعلى حسن حسنين ومحمود السيد على ومحمد على»[١٠٤].

وبعد شهر واحد قضية أخرى تشير إليها الصحف تحت عنوان قضية المنشورات الشيوعية»[١٠٥].

ثم قضية أخرى تشير إلى أن الكوادر العائدة من موسكو قد تمركز بعضها فى التجمعات الصناعية بعيدا عن القاهرة فعنوان آخر فى الصحف «قضية الشيوعية بالمحلة الكبرى».

والخبر يقول: «نظرت محكمة جنايات طنطا قضية الشيوعية فى جلسة سرية وبعد سماع الشهود واستعراض المنشورات المضبوطة تبين أن عزيز عبد الملك نيروز المتهم الأول كان منفيا بإحدى الدول الشيوعية عام ١٩٢٧ وجاء إلى مصر وأقام بالمحلة الكبرى. وأن المتهم الثانى محمد عبد الوهاب والمتهم الثالث مصطفى إسماعيل حافظ والمتهم الرابع مصطفى الحراج»[١٠٦].

لكن أخبار القبض والاعتقال برغم أنها دليل لا يدحض على استمرار النشاط الحزبى فإنها دليل سلبى، بمعنى أنها تمثل أيضا وفى نفس الوقت قدرة البوليس على ضرب التنظيم الحزبى، وربما كانت- فى ذاتها دليلا- على ضعف هذا التنظيم وعدم كفاءته.

ومن هنا كان البحث المضنى عن أدلة أخرى أو دلائل أخرى على هذا النشاط الذى لا تعكس لنا صحف هذه الفترة عنه إلا أخبارا مقتضبة عن الاعتقالات والمحاكمات.

ومن حسن الحظ أمكن العثور على بعض ملاحظات دونها الرفيق «سبانو» وهو أحد قادة الحزب الشيوعى الإيطالى وقد حضر لمصر حوالى عام ١٩٣٥ حيث أقام لبعض الوقت هرباً من ملاحقات الحكم الفاشى[١٠٧].

ويضم أرشيف اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الإيطالى عدة تقارير تتضمن ملاحظات مختصرة ورموزا وإشارات حول نشاط الشيوعيين المصريين فى هذه الفترة وسوف نثبت فيما يلى بعضا من هذه الإشارات المختصرة، فهى على اختصارها تقدم دليلا هاما على استمرار النشاط الحزبى وعلى قيام تنظيم متماسك ذى قيادة مركزية وفروع مختلفة وقدرة على التأثير وسط الحركة العمالية والحركة النقابية وسط التيار اليسارى فى حزب الوفد.

إن هذه الملاحظات المختصرة التى أوردها «سبانو» والتى أمعن فى اختصارها ربما حفاظا على أمن وسرية العمل ذات دلالة مهمة بالرغم من اختصارها:

«سالمون سوريانو». منتدب فى الإسماعيلية كموظف فى شركة القنال.

نشاطه محدود فى الوقت الحاضر وقد «جند» مهندسا فرنسيا فى الشركة اسمه كوزناكوفسكى. ثمة بعض اتجاهات طفيفة فى آرائه تمثيل إلى التروتسكية.

وهو فى سبيله لإنشاء مدرسة للاسبرانتو.

شقيقه إدوارد احتفظ دائما باتصالات فى بورسعيد. ولكنه حاليا مستقر فى القاهرة حيث يدير l.i.s.c.a «لجنة مكافحة معاداة السامية» التى تضم ١٢٠٠ عضو.

*ومن أحسن الرفاق مويز أصغر عائلة ماصارى عمره ١٩ سنة. يتكلم ويكتب العربية والفرنسية والإنجليزية والاسبرانتو. نشيط وشجاع وجرىء له تأثير كبير بين موظفى البلدة.

– أما إدوارد سوريانو فيتميز بنفس الصفات لكنه مثقف أكثر من اللازم.. ولا يعرف العربية الفصحى.

– أما العشرون رفيقا الآخرون فهم مصريون وموزعون بين الزقازيق والسويس والقاهرة والإسكندرية.

– من بين هؤلاء الرفاق يوجد «العجوز» وأبناؤه.

ـ وشيخ من الزقازيق يعمل سكرتيرا للجنة السلام بالمدينة.

– وشيخ آخر هو سكرتير نقابة عمال السكة الحديد بالزقازيق.

– ومدير الشركة التعاونية للأوتوبيس.

– وآخر من اللجنة المركزية لنقابات عباس حليم.

– للحزب لجنة مركزية– من الذى انتخبها؟ – من ٧ أعضاء من بينهم «العجوز إبراهيم» من الزقازيق سكرتيرا.

و«الجزار» الذى اعتبر عضوا لكنه لم يدع أبدا للاجتماعات. واثنان من المحامين من القاهرة أحدهما يدعى زهير صبرى وكلاهما عضو فى الوفد والنقابات الوفدية. ومدير الشركة التعاونية للأوتوبيس واثنين آخرين.

– طرح.اقتراح بتوزيع منشورين فى المظاهرات الكبرى التى نظمها الوفد ولكن «العجوز» رفض.

– وكان هناك استياء كبير فى صفوف عما النقابات الوفدية فالاجتماعات قليلة والعمال ليس لهم حق الكلام فيها. ومن ثم وزع إبراهيم من القاهرة ، واضح أنه غير «العجوز إبراهيم» السكرتير وهو من الزقازيق) منشورا بين الجماهير عن طريق العلاقات الشخصية، وقد أعيد نشر هذا المنشور بواسطة النقابات المستقلة للأوتوبيس وكان شعاره

الأساسى حرية الكلام والمبادرة العمالية داخل النقابات، والانتخابات الديمقراطية لقيادات النقابات بواسطة مجالس النقابات.

– وقد تلقى ٤ عمال من قيادة الحركة العمالية هذه الشعارات ثم طلبوا انعقاد اللجنة العليا «يقصد اللجنة الاستشارية العليا للنقابات التى أسسها الوفد» ولكن «العجوز» اعتبر هذه السياسة متناقضة مع القيادة.

– وإبراهيم العجوز من الزقازيق رفيق طيب ونشط جدا ولكنه متأثر جدا بحلقية الرفاق السوريين وكذلك بالمحامين الوفديين الذين فى القيادة المركزية وجمود الحركة.

– مراكز الثقل «الجزار» فى بورسعيد. إبراهيم يوسف فى القاهرة.

– إبراهيم من القاهرة (الصديق العربى الألمانى الذى كان على صلة بعصبة النضال ضد الإمبريالية) وقد أحضره الحاج[١٠٨].

– هناك تجمع من الاستفزازيين والعناصر المشبوهة (عزيز ويحيى) يقال أنهم كانوا فى موسكو. وقد حاولوا الاتصال بلجنة السلام فى الإسكندرية، وبلجنة مكافحة معاداة السامية».

والآن فإن هذه الملاحظات المختصرة تفتح الباب أمامنا لنبحث عن تفاصيل نشاط هذا «الحزب» كما أسماه «سبانو» وعن أعضاء لجنته المركزية السبعة.. وعن «العجوز» السكرتير العام.

وإذا كان من حق المؤرخ أن يطرح بعض الافتراضات فإننا نفترض أن «العجوز» من الزقازيق هو شعبان حافظ فهو الكادر المهم الذى استقر فى هذه الفترة بالزقازيق وقد قبض عليه البوليس فعلا فى عام ١٩٣٥ بالزقازيق[١٠٩].

لكن الشىء الواضح هو أن هذا «الحزب» كان كيانا ذا قيمة، فله علاقات مهمة بالنقابات والتجمعات العمالية. وكانت له علاقات أيضا بالتجمعات الأجنبية «سوريانو» ولجنة مكافحة معاداة السامية (١٢٠٠ عضو بالقاهرة) وكانت له علاقات أيضا بيسار حزب الوفد وبتجمعات الوفد النقابية والعمالية.

وإذا كان هذا «الحزب» قد عانى من بعض التردد والحلقية وعدم الإنتاج على الجماهير فإن ذلك طبيعى تماما كرد فعل لكل هذه الضربات البوليسية التى وجهت إليه.

وكان لهذا الحزب تجمع هام فى الإسكندرية لعب دورا هاما فى إدارة ملحمة عبد الرحمن فضل والانتصار فيها. وقد أشار إليه محمد دويدار فى مناقشة معه.

س: ماذا فعلت بعد وصولك إلى مصر؟

ج: اتصلت بالدكتور حسونة[١١٠] بالإسكندرية الذى أبلغنى أن هنا خلايا حزبية وأن خلية الإسكندرية قررت استضافتى لعدة أشهر للاستجمام والراحة بعد هذه الفترة الصعبة وفعلا أقمت فى بيت يجليم يملكه الرفيق محمد عمر «عمروف».

وانضممت إلى مجموعة الإسكندرية وكانت تضم د. حسونة- عبد الرحمن فضل- محمد عمر- الشيخ صفوان أبو الفتح.

وبعد ذلك انتقل عبد الرحمن فضل إلى القاهرة وقررت أنا أيضا أن أذهب للقاهرة لأبحث عن عمل، وفى القاهرة انضممت إلى المجموعة الحزبى فيها وكانت تضم شعبان حافظ. د. عبد الفتاح القاضى- وعبد الرحمن فضل وآخرين..

وبعد ذلك اتصلنا جميعا بهنرى كورييل وانضممنا إلى تنظيمه»[١١١].

ويروى د. عبد الفتاح القاضى قصة التقائه هو ومجموعته مع كورييل فيقول:

«ذات يوم عند عودتى لمنزلى إذا بأحمد إسماعيل جالس فى مطعم رينون ومعه عسكرى إنجليزى، وناداني وقدمه لى وكان اسمه سام باردل وكان متزوجا من فتاة اسمها جورجيت على ما أذكر كانت تعمل فى مكتبة الميدان التى يمتلكها كورييل (اسمها الصحيح هنريت آرييه). وقد قدم أحمد إسماعيل سام باردل لى على أنه عضو فى الحزب الإنجليزى، وبعد حديث طويل سألنى سام: لماذا تعملون متفرقين؟ وأبلغنى أن هناك مجموعة أخرى.. وتعرفت بكورييل وابتدأنا العمل معه فى تنظيم ح. م»[١١٢].

وهكذا.. وأخيرا وبعد تضحيات تفوق الوصف وصعاب ومخاطر ومطاردات هى من أعنف ما شهدته مصر، استطاع هؤلاء الرجال الشجعان، أن يسلموا رايتهم التى حملوها منذ عام ١٩٢٤ إلى الطلائع الجديدة للحركة الماركسية المصرية فى الأربعينيات.

والحقيقة أن كل هذه التضحيات الغالية وكل هذا التحمل الباسل للمشاق والصعاب ليتضاءل أمام روح التواضع وإنكار الذات التى دفعت رجالا كهؤلاء كى يقبلوا عن طيب خاطر تسليم زمام القيادة لآخرين غيرهم. بينما قنعوا هم بمكان فى القاعدة يواصلون من خلاله النضال من أجل بناء مصر الاشتراكية.

# الهوامش

(١) الدستور. تعليقات على مواده بالأعمال التحضيرية والمناقشات البرلمانية - الجزء الأول - مطبعة مصر - ١٩٤٠ - ص١٤.

(٢) المرجع السابق ص٩٧.

(٣) الأهرام ١٩٢٥/٦/١٩.

(4) F.O. 372/2564 - T.5503 - 13 MAY 1929 - NO. 391 (371/777)

مودعة بالأرشيف العام بالمتحف البريطانى بلندن..

(٥) دار الوثائق المصرية - محفظة مجلس الوزراء ديسمبر ١٩٢٧ - مذكرة موقعة من محمد محمود باشا، مؤرخة ١٩٢٧/١١/٧.

(٦) الأهرام ١٩٢٥/٨/١.

(٧) دار الوثائق القومية - محفظة مجلس الوزراء نوفمبر ١٩٢٥ (بدون رقم) مذكرة يحيى باشا إبراهيم إلى مجلس الوزراء بتاريخ ٧ سبتمبر ١٩٢٥.

(٨) الأهرام ١٩٢٥/٦/١٦.

(٩) السياسة الأسبوعية ١٩٢٧/٧/٣٠.

(١٠) السياسة الأسبوعية ١٩٢٧/١١/٢٦.

(١١) الأمل - ١٩٢٥/١١/١٧.

(١٢) رؤوف عباس - المرجع السابق ص٢٦٢.

(١٣) أحمد شفيق باشا - حوليات مصر السياسية - الحولية الخامسة ص٣٧٨.

(١٤) مجلس النواب. مضبطة الجلسة الثامنة عشر برئاسة سعد زغلول باشا جلسة ١١ يناير ١٩٢٧ ص ٢٤٥ من المضبطة الرسمية.

(١٥) المرجع السابق - جلسة ٢٥ يناير ١٩٢٧ ص٢٨٩.

(١٦) أحمد شفيق باشا - حوليات مصر السياسية - حولية السنة الرابعة - ص٥٩١.

(١٧) الأهرام ١٩٢٧/١٠/٣٠.

(١٨) المرجع السابق.

(١٩) راجع محضر النقاش معه فى د.رفعت السعيد - تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر - المرجع السابق. ص٢٦٧.

(٢٠) راجع محضر النقاش مع عبدالرحمن فضل. فى المرجع السابق.

(٢١) الأهرام ١٩٢٥/٥/١ مقال أحمد الصاوى محمد - على أطلال المذهب الشيوعى.

(٢٢) أمين عز الدين - المنصورى، سيرة مثقف ثورى - دار الغد العربى - القاهرة - (١٩٨٤) - ص٥٥.

(٢٣) أحمد شفيق باشا- الحولية الرابعة. المرجع السابق ص٩١.

(٢٤) السياسة الأسبوعية- ١٧- ٩- ١٩٢٧.

(٢٥) الأهرام - ١٠- ٤- ١٩٢٧.
(٢٦) اتحاد العمال- ٢١- ١٢- ١٩٢٤.
(٢٧) المرجع السابق ص٣٦.
(٢٨) الأهرام ١٧- ٦- ١٩٢٥- فى تعليقه على نتائج التحقيق مع بعض المقبوض عليهم.
(٢٩) الأهرام ١-٦-١٩٢٥.
(٣٠) الأهرام ١٩-٦-١٩٢٥.
(٣١) الغزالى- المرجع السابق - ص١٣٣.
(٣٢) راجع الملاحق.
(٣٣) لاكور المرجع السابق- حاشية ص٣٧.
(٣٤) الحساب ١-٥-١٩٢٥.
(٣٥) الحساب ٨-٥-١٩٢٥.
(٣٦) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية. محفوظة بالمتحف البريطانى والوثيقة تحت رقم f.o 371.. egypt and sudan- piecc no. 11010
(٣٧) محمد طاهر العربى- المرجع السابق- ص١٨٧.
(٣٨) الحساب- ١-٥-١٩٢٥.
(٣٩) الحساب-٨-٥-١٩٢٥.
(٤٠) محمد صديق عنتر المصرى- (مترجم)- المبادئ الاشتراكية -٢٠ أبريل ١٩٢٥)- المطبعة العربية بمصر شارع المزدن الموسكى- ص٥.
(٤١) المرجع السابق- ص٦٦٣.
(٤٢) المرجع السابق ص٦٢
(٤٣) الأهرام - ١-١-١٩٢٥.
(*) كلمة الجمعية التجارية الحمراء ترجمة للعبارة الإنجليزية rad trade union وصحة الترجمة «الحركة النقابية العمالية الحمراء» وقد اخطأ الأهرام فى الترجمة ونقل عنه هذا الخطأ أيضا محمد عبد العظيم رمضان المرجع السابق- ص٥٥١.
(٤٤) الأهرام-٣-٦-١٩٢٥.
(٤٥) الأهرام - ٢-٦-١٩٢٥.
(٤٦) الأهرام ١٨-٦٦-١٩٢٥.
(٤٧) راجع نص قرار الاتهام فى الجناية رقم ٨٢٧ شبرا سنة ١٩٢٥ بالملاحق.
(٤٨) المصور أعداد ٢- ٦، ٢-٧، ١٧-٧-١٩٢٥.
(49) f.o-371, etypt and sudan- piece no. 1101
(٥٠) الأهرام ٨، ١١-١-١-١٩٢٦.
(٥١) الأهرام ١٧-٦-١٩٢٥.
(٥٢) الأهرام ١٩- -١٩٢٥.
(٥٣) الأهرام ٨-١-١٩٢
(٥٤) الأهرام ١١-١-١٩٢.

* تقرير سبانو أحد قادة الحزب الإيطالى وسوف نشير إليه تفصيلا فيما بعد.

(٥٥) الأهرام ١٧- ٦- ١٩٢٥.

(٥٦) الأهرام ١١-١-١٩٢٦.

(٥٧) الامل ٢٣- ١- ١٩٢٦

(٥٨) الأهرام ٣-٦- ١٩٢٥.

(٥٩) محمود طاهر العربى. المرجع السابق ص١٥٤.

(٦٠) الأهرام ١٩٢٥/٦/٣.

(٦١) الأهرام ١٩٢٥/٦/٢.

(٦٢) الأهرام - ١٩٢٦/١/٢٠.

(٦٣) المصور ١٩٢٥/٧/٩.

(٦٤) يورد والتر لاكور - الاتحاد السوفييتى والشرق الأوسط. المرجع السابق المعلومات التالية عن أفيجدور فى ص١٥٥:

أفيجدور: (بهيل كوسى) ولد فى أوكرانا عام ١٨٩٢ والتحق بالحركة الثورية فى وقت مبكر وهاجر إلى الولايات المتحدة قبيل الحرب العالمية الأولى. التحق فى أمريكا بالفيلق إليهودى Jemish le-gion الذى كان قيد التزليف وقتئذ، ثم ذهب إلى فلسطين لوقت قصير عام ١٩١٨. وأقام فى مصر عاما ونصف ثم عاد إلى روسيا. أرسل إلى مصر مرتين عام ١٩٢٢ وعام ١٩٢٤ لينظم أو بعبارة أدق ليبلشف الحزب الشيوعى المحلى. ولقد قبض عليه فى المرة الثانية فى القاهرة. وحكم عليه بالسجن لمدة طويلة. ولم يرجع إلى موسكو إلا فى أواخر العقد الثانى. وقد صار معروفا كثقة فى شئون مصر. ثم أرسل عام ١٩٣٢ ليتجول فى الشرق الأوسط ويفتش عن الأحزاب المحلية. وقبض عليه عام ١٩٣٦ فى موسكو بتهمة الاشتراك فى مؤامرة تروتسكى وحكم عليه بالسجن عشرة أعوام ومات فى أحد المعسكرات عام ١٩٣٨. وأعيد إليه اعتباره عام ١٩٥٥.

وقد تزوج أفيجدور من ابنة جوزيف روزنتال مؤسس الحزب الشيوعى - الاشتراكى فى مصر. والذى طرد من الحزب بتهمة انحرافاته الفوضوية. أما زوجة أفيجدور فقد اعتقلت فى موسكو بعد اعتقال زوجها وأمضت ١٨ عاما فى معسكرات الاعتقال إلى أن أفرج عنها عام ١٩٥٦.

(٦٥) لاكور - الشيوعية والقومية فى الشرق الأوسط. المرجع السابق ص٤٠.

(٦٦) مارسيل إسرائيل (تشيريزى) تقرير راجع النص الكامل بالملاحق.

(٦٧) محمود حسنى العرابى. مقالات العرابى. عنى بجمعها وترتيبها ونشرها إلهامى أمين - الطبعة الأولى. المطبعة الأهلية الكبرى. ص٢.

(٦٨) مؤرخ فى ١٩٢٥/٩/٣٠ ومدرج فى مجموعة الوثائق السرية تحت رقم:

F.O. 371. Egypt And Sudan. File 29 - Piece No 10888.

(69) F.O. 371 - Egypt And Sudan - File 2037/230 - Piece No 1380.

- مودعة بالمتحف البريطانى-

(٧٠) مارسيل إسرائيل (تشيريزى). المرجع السابق.

(71) F.O. 371 - Egypt And Sudan - File 2037/230 - No 1380.

(72) F.O. 371 - Egypt And Sudan - File 29 - Piece No 10888.

(٧٣) محمد دويدار عطشجى بالسكة الحديد – جند فى صفوف الحزب عام ١٩٢٧ – راجع محضر النقاش معه فى الملاحق.

(٧٤) محضر نقاش معه بتاريخ ١٩٧٠/١/٢٢ – بالملاحق.

(٧٥) محضر نقاش بتاريخ ١٩٧٠/٣/١٧ راجع النص الكامل بالملاحق.

(76) F371/13417 - File 15/792 - W - 5302: 157/29.

من وثائق وزارة الخارجية البريطانية – ومشار فى صفحتها الأولى إلى أنها مترجمة من تقرير سرى مكتوب باللغة الألمانية – مودعة بالمتحف البريطانى.

(٧٧) السياسة – ٢٦ مايو ١٩٢٨.

(٧٨) راجع النص الكامل للوثيقة بالملاحق.

(79) F.O. 371 - Egypt And Sudan - File 2037/2730 - Piece No 1380.

(٨٠) اللطائف المصورة ١٩٢٧/٣/٢١.

(81) F.O. 371 - Egypt And Sudan - File 2037/230 - Piece No: 1380.

مودعة بالمتحف البريطانى.

(٨٢) التقرير السنوى للسفارة الإنجليزية المرفوع لوزارة الخارجية عن عام ١٩٢٩. ومودع بالمتحف البريطانى تحت رقم

File 2862/38746 Piece No: 14652

(٨٣) مضبطة الجلسة الثانية والعشرين لمجلس النواب يوم ٢٥-١-١٩٢٧ راجع النص الكامل بالملاحق.

الأدب السياسة ١٢- ١١- ١٩٢٧.

(٨٤) السياسة- ٢٠-٨-١٩٢٧.

(٨٥) عبد العظيم رمضان- المرجع السابق. ص٥٥٦.

(٨٦) البلاغ- ٩ -٥- ١٩٢٨.

(٨٧) السياسة-٨-٥-١٩٢٨.

(٨٨) السياسة ١٢- ٥- ١٩٢٨.

(٨٩) رؤوف عباس- المرجع السابق ص ٢٤.

(٩٠) عبد العظيم رمضان- المرجع السابق. ص٥٥٨.

(٩١) مارسيل إسرائيل تشيريزى- المرجع السابق.

(٩٢) f.o. 371- egyby and sudan- file: 282/ 3874- piece no: 1452

(٩٣) f.o. 371- egypt and sudan - file 3759 / 3789

(٩٤) الأهرام ١٩- ٦- ١٩٣٥.

(٩٥) المصرى –٣٠- ١٠- ١٩٣٦. وردت هذه الإشارة عرضا فى موضوع خاص بمحمد عبد العزيز.

(٩٦) ألف ياء- تشرين ثانى- نوفمبر ١٩٣١.

(٩٧) بروتوكول المؤتمر السادس للكومنترن. الجزء الرابع ص١٩٥ من الطبعة الألمانية.

(٩٨) المصرى- ٣٠- ١٠- ١٩٣٦.

(٩٩) راجع النص الكامل تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر- المرجع السابق- ص٢٧٠.

(١٠٠) راجع النص الكامل فى المرجع السابق- ص٢٧٧.

(١٠١) الدولية الشيوعية قبل المؤتمر العالمى السابع- الطبعة الألمانية ص٩٠.

(*) نيقولا بباريدوتى شيوعى يونانى قديم. انضم للمجموعة الشيوعية اليونانية بالقاهرة سنة ١٩٢٥ وكان صديقا شخصيا لياناكاكس ويروى عنه ذكريات مهمة تدل على تعلقه الشديد به وعلى قوة ذاكرته. ولا يزال يقيم بالقاهرة حتى الآن (توفى عام ١٩٨٤). وقد قام بباريدوتى بكتابة مذكراته باللغة الفرنسية واودعها لدى المؤلف.

(١٠٢) لاكور.. الاتحاد السوفيتى والشرق الأوسط. المرجع السابق ص١٢٢.

(١٠٣) f.o 371- egypt and sudan- file 421/ 493- piecce no: 19089

(١٠٤) الأهرام ٢٠-٥-١٩٢٥.

(١٠٥) الأهرام ١٩ - ٦- ١٩٣٥.

(١٠٦) الأهرام ١٨ - ٤ - ١٩٣٧.

(١٠٧) يقول لاكور- الاتحاد السوفييتى والشرق الأوسط. «أقام سبانو فى مصر كلاجئ سياسى منذ قيام الفاشستية، وعاد إلى إيطاليا بعد الحرب». المرجع السابق- حاشية ص٣٢١.

(١٠٨) أشرنا من قبل إلى اسم إبراهيم يوسف كأحد اثنين من المصريين كانا يعملان فى مجلة العصبة.

(١٠٩) الأهرام ١٩-٦-١٩٣٥.

(١١٠) اسمه الكامل حسونة حسين حسين إسماعيل وقد تعلم طب الأسنان بالاتحاد السوفييتى. وقد ألف كتابا عن «النقابات العمالية فى مصر»- الأخبار ٧-٧- ١٩٧٠.

(١١١) راجع محضر النقاش معه بالملاحق.

(١١٢) راجع النص الكامل- تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر- المرجع السابق- ص٢٧٠.